جامعة غرداية

كلية علوم التسيير والاقتصاد

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الليسانس

في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور شركات متعددة الجنسيات في تمويل تجارة دولية

-دراسة حالة شركة تويوتا-

من إعداد الطالبين:

- قاسم عباس
- إسماعيل عيسى أوعيسي سكوتي

إشراف الدكتورة:

مبروكة مشري

السنة الجامعية:

2025-2024م

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من شرفنا بإشرافه على مذكرتنا الدكتورة" مبروكة مشري" لحرصها على توجيهنا بالنصائح والإرشادات، فلها كل التقدير والاحترام، كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

قاسم عباس وإسماعيل عيسى أوعيسي سكوتي

بعد بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أما بعد:

نهدي ثمرة جهدنا إلى جميع أفراد العائلتين الكريمتين

وإلى كل من يحبنا من قريب أو بعيد

قاسم عباس وإسماعيل عيسى أوعيسي سكوتي

ملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الدور الحيوي الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية، من خلال دراسة مساهماتها في تنشيط التبادل التجاري واستثمار أجنبي مباشر، وقد ركزت على كيفية تأثير هذه الشركات على الاقتصاد العالمي والدول المستضيفة عبر نقل التكنولوجيا، خلق فرص العمل، وتوفير رؤوس الأموال.

تم اختيار شركة تويوتا كدراسة حالة لبيان دورها في تمويل تجارة دولية من خلال استثماراتها الواسعة وانتشارها العالمي، وتظهر النتائج أن شركات متعددة الجنسيات تعد فاعلا مهما في دعم التجارة الدولية، شريطة توفير بيئة اقتصادية وسياسة مستقرة في الدول المستضيفة.

الكلمات المفتاحية: شركات متعددة الجنسيات، تجارة الدولية، تمويل التجارة، استثمار أجنبي مباشر، عولمة، تويوتا.

Summary:

This thesis explores the role of multinational corporation in financing international trade by examining their contribution to trade flows and foreign direct investment, it highlights how these companies impact the global economy and host countries through capital injection, technology transfer, and job creation.

Toyota was selected as a case study to demonstrate how a multinational corporation supports international trade through its widespread investments and global presence, the findings show that multinational corporations are key players in promoting international trade, provide that host countries offer a stable economic and political envirment.

Keywords: multinational corporation, international trade, trade financing, direct investment, globalisation, Toyota.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

ملخص

مقدمة: .....أ

تمهيد 5

المبحث الأول: ماهية شركات متعددة الجنسيات 6

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات 6

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات.....6

الفرع الثاني: مميزات الشركات متعددة الجنسيات.....9

المطلب الثاني: العوامل الكامنة وراء نشوء شركات متعددة الجنسيات وتطورها 14

الفرع الأول: عوامل نشوء شركات متعددة الجنسيات.....14

الفرع الثاني: تطور شركات متعددة الجنسيات 15

المطلب الثالث: أهداف وأهمية شركات متعددة الجنسيات 19

الفرع الأول: أهداف شركات متعددة الجنسيات.....19

الفرع الثاني: أهمية شركات متعددة الجنسيات.....20

المبحث الثاني: تمويل التجارة الدولية 23

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل التجارة الدولية 23

الفرع الأول: تعريف تمويل التجارة الدولية 23

الفرع الثاني: أهمية تمويل التجارة الدولية 24

المطلب الثاني: مصادر تمويل التجارة الدولية 26

الفرع الأول: المصادر الثنائية 26

الفرع الثاني: مصادر التمويل متعددة الأطراف 27
الفرع الثالث: المصادر الخاصة للتمويل الدولي 27
المطلب الثالث: طرق وآليات التمويل في التجارة الدولية 28
الفرع الأول: طرق التمويل قصيرة الأجل 28
الفرع الثاني: طرق التمويل المتوسطة والطويلة الأجل للتجارة الدولية.....29
الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة 30
خلاصة الفصل الأول: 32
الفصل الثاني: إسهامات شركات متعددة الجنسيات في تمويل تجارة دولية–حالة شركة تويوتا–.....33
تمهيد: 35
المبحث الأول: مساهمة شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية.....36
المطلب الأول: دور شركات متعددة الجنسيات في تمويل رأس المال الدولي.....36
الفرع الأول: تعريف رأس المال الدولي وأهميته 36
الفرع الثاني: مصادر تمويل شركات متعددة الجنسيات 38
الفرع الثالث: تأثير تدفق رؤوس الأموال على التجارة الدولية 40
المطلب الثاني: دور شركات متعددة الجنسيات في التمويل في ظل عولمة 41
المطلب الثالث: دور استثمارات شركات متعددة الجنسيات في تعزيز العلاقات التجارية بين الدول 44
المبحث الثاني: دراسة حالة تأثير شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية 46
المطلب الأول: التعريف بشركة تويوتا للسيارات وتحليل أبرز مساهماتها 46
الفرع الأول: التعريف بشركة تويوتا للسيارات 46
الفرع الثاني: تحليل مساهمتها في تمويل التجارة الدولية.....48
جدول يلخص توسع شركة تويوتا ومساهمتها في التجارة الدولية 50
المطلب الثاني: أثرها على التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة.....50

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات 51
الفرع الثاني: الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات.....51
الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات 52
خلاصة الفصل الثاني:.....53
خاتمة: 54
قائمة المصادر والمراجع 63

قائمة الجداول:

جدول يلخص توسع شركة تويوتا ومساهمتها في التجارة الدولية.....50

قائمة الاشكال البيانية:

نسبة ملكية تويوتا.....47

مقدمـــة

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تطورا متسارعا في أنماط العلاقات الاقتصادية، حيث لم يتعد تجارة دولية تقتصر على التبادل التجاري التقليدي بين الدول، بل أصبحت تشهد مشاركة فاعلة من كيانات اقتصادية ضخمة تتمثل في الشركات متعددة الجنسيات، والتي أضحت قوة اقتصادي مؤثرة بامتياز، فبفضل امتدادها الجغرافي الواسع، وامتلاكها لرؤوس الأموال الهائلة وتكنولوجيا متقدمة، تلعب هذه الشركات دورا محوريا في تمويل وتنشيط التجارة الدولية، مما يجعلها فاعلا أساسيا في الاقتصاد العالمي.

لقد برزت أهمية شركات متعددة الجنسيات في كونها لا تقتصر على ممارسة النشاط الإنتاجي أو التجاري فقط، بل تتعداه إلى المساهمة المباشرة والفعالة في تمويل التجارة الدولية، سواء عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو من خلال توفير آليات سلاسل التوريد، كما تلعب هذه الشركات دورا مهما في نقل التكنولوجيا تمتثل في خلق فرص العمل، وتحقيق قيمة مضافة في الدول المستضيفة، مما يطرح العديد من التحديات والفرص أمام الاقتصاديات المحلية.

وفي هذا السياق تعد شركة تويوتا للسيارات نموذجا مميزا لدراسة الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية، فهذه الشركة اليابانية، والتي تعد من أكبر منتجي السيارات في العالم، استطاعت أن تنشئ شبكة واسعة من الفروع والمصانع في العالم، بما في ذلك في الدول النامية، وتساهم بشكل فعال في تدفق رؤوس الأموال، وتحريك التجارة من خلال تمويل سلاسل التوريد، وتوطين بعض الأنشطة الإنتاجية، مما يجعلها حالة عملية جديرة بالدراسة والتحليل.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا ما سبق، يمكن طرح الإشكالية العامة التالية:

ما دور الشركات متعددة الجنسيات في دعم وتمويل التجارة الدولية في إطار نشاطها الاقتصادي العالمي؟

بناء عليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالشركات متعددة الجنسيات وما أهم سماتها التي تمكّنها من التأثير في حركة التجارة الدولية؟
2. ما الآليات والوسائل التي تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات في تمويل ودعم التجارة الدولية؟
3. كيف يمكن للدول، ولا سيما النامية منها، تعظيم الاستفادة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات مع الحد من آثارها السلبية؟

الفرضيات الأساسية:

الفرضية الرئيسية:

تساهم شركات متعددة الجنسيات في تعزيز تمويل تجارة دولية من خلال آليات التمويل الدولي (استثمار أجنبي مباشر، شركات توزيع عالمية).

الفرضيات الفرعية:

1. يلعب استثمار أجنبي مباشر لشركة Toyota في الدول المستقبلة دورا محوريا.
2. تساهم شبكة التوزيع العالمية لشركة Toyota في تسهيل تدفق السلع والخدمات.
3. تعتمد شركة Toyota على أدوات تمويل دولية (اعتمادات مستحدثة، تسهيلات مصرفية).

أهداف الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة على مجموعة من الأهداف الأساسية التي تركز على محاولة الإجابة عن إشكالية هذا الموضوع والتي من أبرزها تتمثل في:

- تحديد مفهوم شركات متعددة الجنسيات وخصائصها الأساسية.
- التعرف على مختلف آليات تمويل تجارة دولية التي تعتمدها هذه الشركات.
- تحليل مساهمة شركة تويوتا في تمويل تجارة دولية من خلال نموذج تطبيقي.
- تقييم الأثر الاقتصادي لنشاط هذه الشركات على الدول المستضيفة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع المتمثل في الشركات متعددة الجنسيات في تمويل تجارة دولية في كونها تمس العالم بكل تداعياته حيث أن:

- لم يعد موضوع شركات متعددة الجنسيات ذا اهتمام الاقتصاديين فقط، بل تخطاه ليصبح محل اهتمام السياسيين والقانونيين، الأمر الذي جعل منه مادة خصبة للبحث والدراسة ومحاولة تفكيك وفهم هذا الكيان.
- لم يقتصر دور شركات متعددة الجنسيات على تحقيق الأرباح فحسب، وإنما يمتد ليشمل المساهمة في تمويل التجارة الدولية، وتأثيره على الاقتصاد الكلي للدول المستضيفة.
- كما تكمن الأهمية في اختيار شركة تويوتا كنموذج تطبيقي يعكس كيفية تدخل هذه الشركات في الاقتصاد الدولي عمليا.

حدود الدراسة:

لتحديد إطار البحث وضمان دقة في النتائج، تم وضع الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: إذ ركزنا في هذه الدراسة على تحليل دور الشركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية، مع التطرق إلى آليات وأساليب التمويل التي تعتمدها هذه الشركات، وأثرها على اقتصادات الدول المستضيفة، وقد تم تخصيص الجانب التطبيقي لدراسة حالة شركة تويوتا اليابانية.

الحدود المكانية: لقد وقع اختيارنا على شركة تويوتا كنموذج تطبيقي للدراسة، مع التركيز على نشطها في عدد من الدول المستضيفة، خاصة تلك التي تمتلك فيها شركة مصانع وتجري فيها عمليات تجارية وتمويلية كبيرة.

الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الممتدة من سنة2018 إلى سنة2024 وذلك بهدف تحليل نشاط الشركة خلال هذه المرحلة وتقييم تأثيرها على تجارة دولية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

هيكل الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الإطار النظري، وذلك من خلال جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بشركات متعددة الجنسيات وتمويل التجارة الدولية، وتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع، مثل خصائص هذه الشركات وآليات تمويلها، بالاعتماد على مجموعة كتب ومقالات ودراسات جامعية حديثة.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج التحليلي، من خلال دراسة حالة شركة تويوتا للسيارات، وتحليل نشاطها التجاري والمالي، بهدف إبراز مساهمتها العملية في تمويل تجارة دولية وتقييم أثرها على اقتصاد الدول التي تنشط فيها، وذلك بالاستناد إلى بيانات وتقارير واقعية صادرة عن الشركة ومؤسسات اقتصادية دولية.

وللإجابة عن الاسئلة توجب علينا تقسيم هذا العمل إلى فصلين:

حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات وتمويل تجارة دولية والذي تضمن مبحثين، حيث خصص المبحث الأول حول ماهية شركات متعددة الجنسيات، والمبحث الثاني خصص للحديث عن تمويل التجارة الدولية.

أما الفصل الثاني: تناولنا فيه إسهامات شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية، وذلك من خلال مبحثين أيضا، حيث خصص المبحث الأول للحديث عن مساهمة شركات متعددة الجنسيات

في تمويل التجارة الدولية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة حالة شركة تويوتا في كيفية مساهمتها في تمويل التجارة الدولية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشركات المتعددة الجنسيات وتمويل التجارة الدولية

تمهيد

أصبحت شركات متعددة الجنسيات بمثابة القوة المحركة للاقتصاد العالمي، حيث شكلت هذه الشركات منذ ظهورها الفعلي في أواخر القرن التاسع عشر منعرجا هاما أدى إلى تحول كبير في النشاط الاقتصادي العالمي الذي كان سائدا إبان تلك الحقبة من الزمن، أما اليوم فهي تشكل القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في العالم وبالتالي أضحت تلك الشركات القوة المتحكمة والمسيطرة على أهم النشاطات الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم وهذه الصفة تعتبر من أبرز سمات هذه الشركات ويرجع السبب في ذلك إلى أن تلك الشركات تعمل وفق نظام اقتصادي مهم وهو تدويل عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال، كما أن معظم الدراسات أصبحت تعدها القوة الدافعة الرئيسية لظاهرة عولمة والتي تعد المحدد الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والمستدامة في أغلب دول العالم، لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين سنستعرضها فيما يلي:

المبحث الأول: ماهية شركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: تمويل التجارة الدولية

المبحث الأول: ماهية شركات متعددة الجنسيات

تعد شركات متعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الاقتصادي العالمي المعاصر، لما لها من تأثير واسع على حركة التجارة والاستثمار والتنمية في مختلف الدول، وقد أدى اتساع نشاط هذه الشركات إلى إثارة اهتمام الباحثين والمختصين لفهم طبيعتها وأهدافها وطرق عملها، ومن هذا المنطلق يتناول المبحث الأول ماهية شركات متعددة الجنسيات من خلال التعريف بها، وتوضيح خصائصها، وإيجاز مراحل تطورها وعوامل نشوئها.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

تعد شركات متعددة الجنسيات ظاهرة اقتصادية لذلك تصدى رجال الاقتصاد لدراستها والبحث في مفاهيمها ومن هنا يستلزم بالضرورة أن نعرض أولا مختلف المفاهيم التي اعتمدها العلماء ثم نعرض مختلف المصطلحات.

الفرع الأول: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

شهد مفهوم شركات متعددة الجنسيات تعريفات عدة من قبل العديد من الاقتصاديين، فمنهم من يعرف الشركة المتعددة الجنسية بأنها كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول، مصانع، مناجم، مكاتب واستشارات ومشابهة في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي.

ويعرفها البعض الآخر بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي ذات عمليات تصنيع مباشرة في دول مختلفة ولا هيك العالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعالياتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة.[1]

كما يعرفها الأستاذ **Michales** على أنها:" إما أن تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، وتنطلق من قاعدة وطنية، كما تقيم في الخارج عده فروع باعتماد استراتيجية وتنظيم عالميين[2].

---

[1] ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، د ت ن، ص 77.

[2] شريفة جعدي، محمد بركة، محمد الخطيب نمر، **أثر الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2012/2006)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014م، ص 10.

كما يرى أ. **رايمون فرنون** (إن الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو كان له مدخلا لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، ويبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة.

ويرى **ماتيور**.ر بأنها الشركات التي تقوم بعمليات كبيره ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى، وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطاتها في ستة بلدان على الأقل.

ويشير **ليفنجستون** أنها:" الشركة التي تتمتع بشخصية مستقلة، إذ تمارس نشاطها بالاختيار في دولة أجنبية وأكثر".

بينما يرى **رولف** أنها:" الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدولة الأجنبية حوالي 25٪من إجمال المبيعات أو العاملين أو الاستثمار".

ويعرفها **كلاوذنز** بأنها:"شركة تستمد قسما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوه العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"، ويبدو أن هذا التعريف يشمل جميع الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج.[1]

كما يعرفها الأستاذ **كولده colde** بأنها عبارة:" عن سلسلة من منشآت الأعمال المترابطة في ما بينها والتي تمارس وظائفها في بلدان مختلفة في وقت واحد"، إلى أنه يستدرك فورا ويؤكد بأن هذا التعريف ناقص تماما وأن مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وفي الواقع أكبر وأوسع بكثير ولا يقتصر على تدفق المعارف والوسائل الإدارية بل ينطوي أيضا على الأشكال القانونية وأشكال التملك من قبل الفروع. ومشاكل توطين المنشآت ووضع التصاميم الخاصة بها ومجمل طيف الوظائف الملقاة على عاتقها بدءا بالأبحاث الأساسية وانتهاء بتصريف المنتجات الجاهزة، ومن الأجور إلى العلاقات المتبادلة مع حكومة وسكان البلد المضيف، وتمثل شركات متعددة الجنسيات بصفة عامة مجموعة كاملة ومترابطة من الوظائف والمؤسسات التنظيمية والعملية على النطاق الدولي.

كما يعرف **جون دونينغ(j-h-donning)** الشركة المتعددة الجنسية بأنها:" مشروع يمتلك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية، مصانع، منشآت تعدين، مكاتب تسويق وإعلام...إلخ في أكثر من دولة واحدة.

---

[1] أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء الطحان، فراس عبد الجليل، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010م، ص 117.

ويعرف **روجمان(reguman)** الشركات متعددة الجنسيات بأنها:" الشركة التي تمتلك أكثر من ثاني نشاطاتها خارج الشركات الأم".

ويعرفها بعض الباحثين الاقتصاديين بأنها:" تلك الشركة التي تساوي نشاطها في دولتين أو أكثر ولكن استراتيجية الإنتاج توضح في المركز الرئيسي للشركة والذي يقع عادة في دولة رأسمالية متقدمة[1].

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCATAD لأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

أما التعريف العلمي والبسيط للشركات المتعددة الجنسيات هو الذي يشير إلى أنها تلك الشركة التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتحقق نسبة هامة من إنتاجها الكبير السلعي والخدمي خارج دولها الأصلية، وذلك من خلال استراتيجية عالمية موحدة، وتبتسم باستخدامها لأحدث المنجزات التكنولوجية وتدار بصورة مركزية في موطنها الأصلي.

وتتجسد في الشركات المتعددة الجنسية معايير التكامل في فروع النشاط مع التعاظم المطرد لنسبه الأعمال الدولية مقارنة بالأعمال القومية للشركة الأم، وابتسام الهيكل التنظيمي والاستراتيجي بدرجة عالية من الأحكام مع وجود تعددية لجنسية المالكين والمديرين ذوي النفوذ في اتخاذ القرارات في إطار أن يحققوا درجة مرتفعة من تناسق السياسات داخل الشركة كشبكة متكاملة[2].

وأمام عدد التعاريف المقدمة بشأن الشركات متعددة الجنسيات فإننا يمكن أن نعرفها كالآتي:"بأنها شركات تتآلف من فروع تعمل في بلدين أو أكثر نظام معين اتخاذ القرار في المركز أو عدة مراكز بحيث يسمح مثل هذا النظام بوضع سياسات منسقة استراتيجيات مشتركة، وترتبط هذه الفروع داخل هذا النظام بروابط الملكية أو غيرها، بحيث يتسنى لفرع واحد أو اكثر التأثير بشكل عام على أنشطة الفروع الأخرى من خلال تبادل المعلومات والموارد والمسؤوليات مع الفروع الأخرى[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله، **استثمار اجنبي مباشر**، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص 48.

[2] ختاوي محمد، مرجع سابق، ص 79.

[3] مغيلي مليكة، **شركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول**، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014/2013.

الفرع الثاني: مميزات الشركات متعددة الجنسيات

للشركات المتعددة الجنسيات صفات وخصائص ومزايا تنفرد بها عن باقي الشركات، وذلك نظرا لطبيعتها الاحتكارية الخاصة التي تهيمن فيها الشركة الأم على عده كيانات قوميه ممثلة في مركز رئيسي في دولة ما هو ومجموعة من الفروع في دول أخرى، بحيث يمكن لها السيطرة على الأسواق العالمية، والحصول على أفضل وأكثر المواقع لمرافق الإنتاج، وكذلك المزايا الضريبية التي تقررها حكومات الدول المضيفة لهذه الشركات، لاسيما ما تملكه هذه الأخيرة من قدرات مالية وإدارية وفنية تكون قادرة من خلالها على إدارة عملياتها العملاقة باستراتيجية عالمية منسقة التوحد والتكامل، ومركزية اتخاذ القرار في الشركة، وهو الأمر الذي يميزها بكثير من المميزات والخصائص، والتي سوف نتعرض لها بإيجاز فيما يلي:

أولا- الحجم الكبير

تتميز شركات متعددة الجنسيات بالكبر من حيث حجم مبيعاتها التي تجاوزت ملايين الدولارات بالنسبة للعديد منها، كما تجاوز حجم المبيعات السنوية لبعض الشركات الكبرى الناتج القومي للعديد من الدول النامية فعل سبيل المثال تبلغ المبيعات الإجمالية لأكبر ثلاث شركات متعددة الجنسيات هي (اكسون، وجنرال موتورز، ورواياالدوتشل) ما يزيد عن الناتج القومي لستة دول نامية هي الصين والبرازيل والهند وإيران والمكسيك وتركيا.

وتمتلك الشركات متعددة الجنسيات قدرا كبيرا من الأصول المالية السائلة بعملات مختلفة وتعتبر من المشاركين ذوي الأهمية في الأسواق المالية الدولية المسؤولة عن الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخارج، ويتركز نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الصناعات التي تتطلب درجه عالية من التكثيف الرأسمالي والتكنولوجي المتقدمة مثل الصناعات البترولية و البتروكيماويات والسيارات والالكترونيات[1].

ثانيا- مؤشر حجم المبيعات

يعتبر حجم المبيعات السنوية للشركات المتعددة الجنسيات من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، وزيادة في حجم مبيعات الشركات المتعددة الجنسية الذي يعبر عن القوة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الشركات والتي جعلها تؤثر في العديد من القرارات التي تأخذ بشأن الاقتصاد العالمي في

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، **الإستراتيجية خصائص شركات متعددة الجنسيات**، ص 09.

أروقة العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية ولا يصلح حجم الإنتاج مقياس في هذا المجال للتنوع الشديد في المنتجات التي تخضع إنتاجها لشركة واحدة[1].

ثالثا- التفوق والتطور التكنولوجي

تعد شركات متعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة والتكنولوجيا والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية[2].

إن قوة الشركات متعددة الجنسية تكمن في إحكام طرق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود في تحقيق الأرباح، ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق الممثل للاحتكار الثنائي، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة المتساوية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح شركات متعددة الجنسيات، فاحتكارها المهيمن هو الذي يمكنها عمليا من استغلال نقل التكنولوجيا على صوره حزم منبع قوتها المالية.

وفي ميدان الثورة العلمية والتكنولوجية فإن الشركات متعددة الجنسيات لا تهيمن فقط على أحدث المعدات التكنولوجية بل أيضا على أحدث الميادين التي من المؤهل أن تتطور فيها التكنولوجيا عن طريق استثماراتها الهائلة في مناشط البحث العلمي والتطور التكنولوجي. مثل الصناعات الإلكترونية والنووية والكيميائية والعسكرية، ومن خلال هيمنة هذه الشركات على هذه الميادين المتقدمة والتكنولوجيا القائدةleadertechnology فيها أحكمت سيطرتها على اغلب التقنيات المناسبة من دول الشمال الغني إلى دول الجنوب الفقيرة.

[1] محمد مسعد، **ظاهرة عولمة الأوهام والحقائق**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2003م، ص60.

[2] عمر صقر، **عولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003م، ص29.

إن السيطرة على عمليات البحث والتطوير تعد من أهم الوسائل التي تدفع الشركات الى السعي للبحث عن الإنجازات العلمية والتكنولوجية، ما ينجم عنها من تقلص التكاليف وزيادة الفاعلية وتطوير المنتجات وزيادة الفرص التجارية هو خلق مصادر دخل إضافية بحيث أصبحت المعرفة وليس السلعة هي المورد الحاسم في مجال التنافسية بين الشركات للسيطرة على الأسواق العالمية.[1]

رابعا- اتساع الرقعة الجغرافية لنطاق شركات متعددة الجنسيات

تتميز هذه الشركات بكبر مساحه السوق الذي يغطيها امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم لما لها من إمكانياتها هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في مختلف أنحاء دول العالم.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة وقرابة850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم وكانت الدول المتقدمة صناعيا للنحو 77 ٪من اجمالي الشركات متعددة الجنسيات في العالم ونشير إلى أن أكبر 50 شركة متعددة الجنسية من الدول النامية تماثل في الحجم أصغر شركة من بين 100 شركة في العالم[2].

خامسا- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية

يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات هو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في شركات متعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك لاقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر، أن التخطيط الاستراتيجي هي الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الإستراتيجية في تلك الشركات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتعد الخطوط الإستراتيجية في غالبية الشركات متعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية، وترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركه تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة استراتيجياتها العالمية[3].

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهني، **الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي**، مطابع أدينار، كالياري، إيطاليا، 2000م، ص53.

[2] حميد الحميلي، **الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، فبراير، أبو ظبي، 2004، ص27.

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص284.

سادسا- التنوع في الأنشطة والمنتجات

من أهم خصائص شركات متعددة الجنسيات التنوع الشديد في المنتجات والأنشطة بين مجالات عديده توزيعا للمخاطر وتحقيق أكبر قدر من الأرباح الاحتمالية[1].

1- تنوع المنتجات: إن الشركات متعددة الجنسيات تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من الارتباط بسوق وقيود سلعه معينه فعلى سبيل المثال، فإن شركة جنرال موتورز للسيارات لا يقتصر إنتاجها بأي حال على السيارات بل يتعداها ليشمل السكك الحديدية والبرادات فضلا عن أن إنتاجها من السيارات يشمل عددا من الأنواع وكل نوع يشمل عدة أصناف.

2- تنوع الأنشطة: من مظاهر بزوغ أهمية الشركات متعددة الجنسيات هو دخولها في أكثر من قطاع من قطاعات الإنتاج إن لم يكن كل القطاعات فتاريخيا اعتادت الشركات متعددة الجنسيات على التركيز في الصناعات القائمة على استغلال الموارد الطبيعية من معدن وغيرها. ولكن مؤخرا فإن قطاع الخدمات قد حاز بنصيب كبير من جملة الاستثمارات الأجنبية العالمية مثل: الاستثمار في مجال البنوك والسياحة والتأمين.[2]

لقد تعددت منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يسوغ قيام الشركة بها، والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في تدنيه احتمالات الخسارة، فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى، وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفرات مجال النشاط محل وفرات الحجم[3].

سابعا- المزايا الاحتكارية

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص11.

[2] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي في عصر عولمة**، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص104.

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 286.

الكفاءات العالية والمتخصصة. هو هذا الوضع يطيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإراداتها.

إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها[1].

ثامنا- الإنتاج المتعدد

سعت الشركات متعددة الجنسيات حتى الحرب العالمية الثانية إلى بلوغ وفرات الحجم ما ينجم عنه من تخفيض متوسط التكاليف ومن ثم تحقيق الأرباح الاقتصادية، وبسبب المستجدات التكنولوجية وامتلاك الشركات المرونة في الإنتاج، أخذت الشركات بالدخول في الاندماجات العمودية لتضم في أنشطتها مجالات عمل ليس لها علاقة واضحة بتدقيق الأرباح الكبيرة أو المحافظة عليها، وبالتعبير الاقتصادي إحلال مفهوم وفرات المجال محل وفرات الحجم. بكلمة أخرى أخذت شركات تعتمد على التنوع الشديد في أنشطتها الاقتصادية لكي تتمكن من تعويض الخسارة المحتملة وقد تصيب نشاط معين بالربح الذي يحققه نشاط آخر.

وحتى الربع الأخير من القرن العشرين فقد كان نوعان الأكثر تميزا من استثمارات شركات متعددة الجنسيات هما الاستثمارات التصنيعية في الاقتصاديات المتقدمة صناعيا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD واستثمارات الصناعات الإستراتيجية، وخاصة استخراج النفط في العالم الأقل تطورا، وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ازدادت سيطرة شركات متعددة الجنسيات على الخدمات بشكل مطرد، وأخذت تقدم وسيلة وخدمات متنوعة ما بين وسائل الإعلام والاتصال والصيرفة والتأمين وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية.

وتشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن الشركات الخمسة الأولى من بين 100 شركة متعددة الجنسية الكبرى تنتج في المتوسط 22 سلعة مثل شركة جنرال موتورز التي تنتج قاطرات وسكك حديد وثلاجات وسيارات مختلفة الأشكال، ويستنتج من هذا عدم وجود ترابط بين تلك المنتجات، ومع ذلك تسعى تلك الشركات إلى التكامل التجاري في ما بينها لجعل عالمية التسويق متحكم فيها وهي وفقا لرؤيتها وسيلة حاسمة للسيطرة على الأسعار[2].

---

[1] عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص 286.

[2] عبد الكريم جابر، **دراسة تحليلية لظاهرتي التملك والاندماج الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي، تجارب عالمية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة بغداد، 2005، ص85.

المطلب الثاني: العوامل الكامنة وراء نشوء شركات متعددة الجنسيات وتطورها

إن ظهور شركات متعددة الجنسيات لم يكن عفويا وإنما جاء نتاجا لجملة من العوامل والأسباب التي دفعت إلى نشوئها وتطورها، وإذا كانت هناك ثمة ظروف وأسباب خاصة لأي شركة من شركات متعددة الجنسيات وراء تحولها من النشاط القومي إلى النشاط الدولي فإن هناك من جهة أخرى أسباب عامة مشتركة ساهمت في نشوء ونمو ظاهرة الشركة المتعددة الجنسية، وهذه الأسباب هي مزيج من العوامل القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية اجتمعت مع بعضها فتمخض عنها نشوء هذه الظاهرة الجديدة.

الفرع الأول: عوامل نشوء شركات متعددة الجنسيات

تعد شركات متعددة الجنسيات من أبرز الفاعلين في الاقتصاد العالمي الحديث، وقد أصبحت ظاهرة اقتصادية مؤثرة نتيجة لعدة تحولات اقتصادية وتقنية، وقبل التطرق إلى العوامل التي ساهمت في نشوء هذه الشركات من المهم فهم السياق العام الذي أتاح لها الظهور والانتشار على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم.

أولا: العوامل الاقتصادية

وهذه العوامل في الواقع متعددة ومختلفة ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ✓ السعي إلى زيادة أرباح المشروع
- ✓ التخفيف من مخاطر الاعتماد في السوق الواحدة
- ✓ احتكار الأسواق من حيث طبيعة الإنتاج
- ✓ قيام السوق الأوروبية المشتركة
- ✓ قابليه العملات إلى التحويل

ثانيا: العوامل القانونية

ويمكن إيجازها فيما يلي[2]:

---

[1] ريال زوينة، **الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر من الفترة (2010/2000)**، أطروحة دكتراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011م، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص33.

تسعى الدول إلى تنظيم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال إصدار تشريعات داخلية تمنح المستثمرين مزايا وضمانات محددة بشرط عدم الإضرار بالمصالح الوطنية.

كما يتم ذلك عبر اتفاقيات ثنائية تُبرم بين الدول المصدرة لرأس المال والدول المستقبلة له تتضمن التزامات قانونية لحماية حقوق المستثمرين الأجانب وتحديد آليات فض المنازعات سواء من خلال القضاء الوطني أو الهيئات الدولية أو التحكيم الخاص.

وتهدف هذه الإجراءات بشكل عام إلى تهيئة بيئة قانونية ملائمة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات من خلال إزالة العقبات أمامها وضمان وجود آلية محايدة لتسوية النزاعات المحتملة مع الدول المضيفة.

ثالثا: العوامل السياسية والاجتماعية

تلعب العوامل السياسية والاجتماعية دورًا مهمًا في نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات فعلى الصعيد السياسي يُعد الاستقرار السياسي عنصرًا حاسمًا في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي إذ لا يُقدم المستثمرون على نقل رؤوس أموالهم إلى دول تعاني من التوتر وعدم الاستقرار.

أما من الناحية الاجتماعية فقد ساهمت الروح القومية للشعوب في توجيه الشركات لنقل إنتاجها إلى الدول المستهدفة لتكون أقرب إلى المستهلك المحلي وتلبي حاجاته بشكل أفضل.

فمثلاً أقامت شركة إكسون مصنعًا في ألمانيا بسبب تفضيل المستهلك الألماني للمنتجات المحلية كما قامت وستنغهاوس الأمريكية بإنتاج قطع القطارات في فرنسا استجابة لشرط حكومي ينص على التصنيع المحلي.

بالإضافة إلى ذلك أدى ارتفاع مستوى المعيشة في بعض الدول النامية نتيجة اكتشاف البترول إلى خلق أسواق استهلاكية واسعة ما شجع الشركات متعددة الجنسيات على زيادة استثماراتها الخارجية[1].

الفرع الثاني: تطور شركات متعددة الجنسيات

في هذا الصدد سنعرض التطور الذي شهدته شركات متعددة الجنسيات من خلال وجهة نظر تاريخية والتي قسمت على أربعة مراحل وهي الفترة البنكية، الفترة الاستعمارية، والفترة ما بين الحربين العالميتين، وفترة عصر الإنتاج الدولي، وأخرى أرجعت تطورها لتعدد جنسية الأنشطة، والتي قسمت

[1] ريال زوينة، مرجع سابق، ص 37.

بدورها على سبع مراحل اختلفت كل مرحلة على أخرى من حيث أهميتها وأهدافها المسطرة من قبل الشركات[1].

أولا- تطور شركات متعددة الجنسيات من وجهة نظر تاريخية

اختلف الكتاب فيما بينهم بشأن تحديد تاريخ بداية ظهور هذه الشركات، ولكن الأغلبية اتفقوا على أنها ظهرت منذ زمن بعيد، وعلى أقل تقدير ظهرت منذ القرن السابع عشر، ويمكن تلخيص مراحل تطورها فيما يلي:

المرحلة الأولى: الفترة البنكية

تمتد هذه الفترة منذ العصور الوسطى حتى منتصف القرن الثامن عشر، مرورا بعصر النهضة وعصر الرواد العظام مثل (المدش) في البداية و(روتشلد) في النهاية[2]، والتي كانت فروعها موزعة بين النمسا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والتي عرفت بدعمها لبعض الأنظمة الحاكمة الأوربية ضد بعضها البعض خاصة التوسع النابليوني والهيمنة الفرنسية[3].

وقد تطور بشكل متوازي مع التجارة هيكل مؤسسات التمويل الدولي الأولى والمتمركزة في إيطاليا، فلقد تم تكوين ثلاثة من المجموعات المالية الإيطالية القوية وهي the Peruzzi , the Medici، والتي كانت تمتلك وكالات في روما، ليون، براغ، باريس، لندن، ومراكز أخرى في أوروبا، ولم تكن هذه الوكالات مجرد مراسلين ماليين، بل يمكن اعتبارها مثل الفروع البنوك الحالية، من حيث أنها تتلقى الودائع، وضمان القروض والعمليات البنكية الأخرى[4].

المرحلة الثانية: المرحلة الاستعمارية

تبدأ هذه المرحلة بظهور ما يسمى بالمشروع الاستعماري، وهي مشروعات حظيت بالتأييد من الحكومة التي تتبعها حيث كانت تحصل على حقوق وامتيازات لا يحصل عليها غيرها وكانت مشاريعها

---

[1] عبد العزيز النجار، **الإدارة المالية في تمويل شركات متعددة الجنسيات**، المكتب العربي الحديث، الجزائر، 2007م، ص62.

[2] المرجع نفسه، ص62.

[3] محمود خلف، **مدخل إلى العلاقات الدولية**، ط1، دار الزهران للنشر، عمان، الأردن، 2012م، ص263.

[4] عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص62-63.

لا تقتصر على المتاجرة فقط مع المستعمرات بل تعدا إلى ممارسة السياسة في الدول والأقاليم المستعمرة كالشركات الهند الشرقية والهولندية والفرنسية والإنجليزية وشركة خليج هدسون وشركة كوفيا البرتغالية[1].

إلى أن هذه الشركات التجارية قامت باستغلال المستعمرات لإمداد الدولة الأم بالمواد الخام، ولذلك اعتبرت المستعمرات ملحقا اقتصاديا للدولة الأم، وكما كانت تعتبر كمصدر لتمويل الدول الاستعمارية، إلى أنها كانت خاضعة لنفوذ الحكومة الوطنية في وطنها الأم وتحقيق أغراضها وتحصيل تعود لصالحها[2].

المرحلة الثالثة: فترة ما بين الحربين العالميتين

استغلت بعض الشركات ظروف الحرب وقامت بتوسيع مصالحها الدولية، وبالذات تلك الشركات التي تعمل في الصناعات ذات التكنولوجية الحديثة، وإنتاج السلع التي عليها طلب استهلاكي كبير، كشركة جنرال موتورز، شركة فورد، شركة هوفر، إلى أن هذا الاستقرار لم يدم حيث كانت فترة الحرب العالمية الأولى أدت إلى تراجع تدفق رأس المال بين الدول، وتراجع حجم نشاط الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات في الثلاثينات وذلك بسبب أزمة الكساد الكبير إلى جانب ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بعض الشركات ببيع جزء من ممتلكاتها وفروعها في الخارج في إنجلترا مثلا قامت بتصفية 15% من استثماراتها في الخارج خلال هذه الفترة[3].

المرحلة الرابعة: عصر الإنتاج الدولي

حيث سجلت شركات متعددة الجنسيات أكبر انتشار لها منذ نشأتها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لعدة أسباب منه تأسيس النظام الاقتصادي الدولي المعاصر والذي وضع قواعده مؤتمر بروتون وودز عام1946م، وأبرمت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (GATT) عام 1947 والتي تنص على تخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة وعدم اللجوء إلى القيود الكمية والإدارية بين الأعضاء[4].

---

[1] محمود خلف، مرجع سابق، ص264.

[2] عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص65.

[3] المرجع نفسه، ص68.

[4] عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص68.

وفي ظل هذه الظروف كان المناخ الاستثماري الخارجي للشركات العالمية في النموذجية، وكانت فرصة من أجل التوسع على مستوى العالم، حتى أصبحت اليوم من أهم القوى المسيطرة على الاقتصاد العالمي (تجارة، إنتاجا، وتمويلا)[1].

ثانيا- تطور شركات متعددة الجنسيات من وجهة نظر الأنشطة متعددة الجنسيات

يمكن تتبع تطور شركات متعددة الجنسيات من خلال تتبع تطور تحرك رأس المال المباشر من الدول الأم إلى الدول المضيفة، حتى وصل إلى مرحلة التعدد في الجنسية، أو عن طريق تتبع التطور في حجم الاستثمار المباشر، والتطور في عدد الفروع الأجنبية التابعة لهذه الشركات، ولقد حاول كتاب كثيرون أن يصفوا المراحل التي تمر بها شركات متعددة الجنسيات وهي في سبيلها للخروج إلى العمل في أكثر من دولة، ومن هؤلاء phatak الذي أعطى التصور التالي للمراحل[2]:

المرحلة الأولى: تبدأ الشركة بتصدير منتجاتها إلى الخارج من خلال وسطاء تسويق في الدولة الأم سواء كانوا تجار تصدير، وكلاء دوليين تجار الجملة ويكون مركزهم الدولة الأم.

المرحلة الثانية: بعد زيادة المبيعات في الخارج تبدأ الشركة في البيع المباشر للمستورد أو المشتري في السوق الخارجي، عندئذ تقوم بإنشاء إدارة الصادرات في الدولة الأم للتعامل مع الصادرات.

المرحلة الثالثة: تقوم الشركة بإنشاء فروع للبيع في الخارج ليتولى أعمال البيع والترويج في سوق خارجي محدود، ويكون مدير البيع مسؤول أمام المركز الرئيسي، وتكون المبيعات أساسا للوسطاء في السوق الأجنبي[3].

المرحلة الرابعة: إنشاء شركة تابعة للبيع الخارجي، والتي تشبه في عماليتها فرع البيع الخارجي السابق، والفرق بينهما هو أن الشركة التابعة مندمجة وموجودة ومقيمة في الدول الأجنبية، ولهذا فهي تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال عن فروع البيع.

المرحلة الخامسة: تقرر الشركة أن تقوم بإنتاج المنتج في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كلاهما.

المرحلة السادسة: تقيم الشركة تسهيلات إنتاجية في السوق الخارجي من خلال عقد تصنيع أو عمليات تجميع أو كلاهما.

---

[1] المرجع نفسه، ص68.

[2] المرجع نفسه، ص68.

[3] المرجع نفسه، ص69.

المرحلة السابعة: عندما تصبح العمليات الخارجية ذات أهمية بالغة بالنسبة للشركة ومتعددة في أكثر من دولة، فإن الشركة تضع لها استراتيجية واحدة هدفها تعظيم ربح الشركة الأم على المستوى العالمي، ويصبح اتخاذ القرارات الاستراتيجية يتم بشكل مركزي[1].

المطلب الثالث: أهداف وأهمية شركات متعددة الجنسيات

تسعى شركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في توسيع مبيعاتها والحصول على الموارد، وتنويع مصادر مبيعاتها وإمداداتها والتقليل من خطر المنافسة، كما تسهم هذه الشركات في نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير فرص العمل، مما يجعلها ذات أهمية كبيرة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التبادل التجاري بين الدول، وهذا ما سنقوم بالتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أهداف شركات متعددة الجنسيات

تهدف شركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة للوصول إلى مبتغاها والتي تمثلت فيما يلي:

1- تحقيق الربح

تسعى الرأسمالية إلى تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف عبر استغلال التنافس بشكل فعّال حيث يفكر المستثمر الرأسمالي باستمرار في تطوير وسائل الإنتاج واعتماد تقنيات جديدة أكثر كفاءة لتحقيق عوائد تفوق المعدلات السائدة.

ومن هذا المنطلق تدخل الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق التي تتوقع فيها تحقيق أرباح مرتفعة لكنها لا تتردد في الانسحاب السريع عندما تنخفض العوائد عن المستوى المطلوب.

هذا الدخول والخروج المستمر يمكّنها من موازنة استثماراتها وتوجيه رؤوس أموالها نحو الأسواق الأكثر ربحية في العالم[2].

2- توسيع مبيعاتها

ويكون نتيجة عن اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها ثم الرغبة والقدرة على الشراء، أن زيادة وتوسيع مبيعات الشركات متعددة الجنسيات خارج نطاق الدولة التي تعمل بها أول هدف في الأساس للأعمال الدولية مثل شركة جيلات الأمريكية وميشال الفرنسية وصوني اليابانية.

---

[1] عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص70.

[2] صلاح الدين السبسي، مرجع سابق، ص25.

3- الحصول على موارد

حيث يسعى المنتجون والموزعون عن منتجاتهم وخدماتهم ومكونات إنتاجهم في الدول الأجنبية، كما ينظرون إلى الرأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمعلومات التي يستخدمونها في بلدانهم لأسباب متعددة منها تقليل تكلفة الإنتاج أو التوفير فيها وزيادة هوامش الربح وبالتالي تحقيق المبيعات ذات الحجم الكبير، هذه الاستراتيجية هي التي تمكن الشركة من تحسين جودة منتوجاتها وجعلها متميزة عن طريق منافسيها وذلك لزياده حصتها السوقية ور بحيتها، مثل حصول ديزني على نظام من شركة بريطانية"Staffordshire"مما ساهم في تطوير عملها.

4- تنويع المصادر

لكي تتجنب الشركات عملية التأرجح من مبيعاتها وفي أرباحها فهي تبحث عن أسواق أجنبية ومصادر إمدادات خارجية وذلك للاستفادة من التذبذب الذي قد يصيب الدورات الحياتية للمنتجات ومن فترات الرواج والكساد بين الدول وبالتالي تستفيد من الإمدادات والمبيعات باستخدام خطط واستراتيجيات مختلفة، بحيث لا تتأثر الأسعار سواء كانت مرتفعة أو متدنية ولا نقص الذي يكون في دولة واحدة من عملات الصرف وما تحتاجه من تبادلات.

5- التقليل من مخاطر المنافسة

وتتحرك بعض الشركات الدولية لأسباب دفاعية، فهي تبحث عن مزايا التنافسية تتفوق بها على منافسيها الحاليين أو المحتملين مثل استخدامها الحملات الترويجية والدعايات الإضافية أو تطوير المنتج لتحسين موقفها التنافسي في بيئتها لمنح خطر دخول منافسين جدد في موقعها، ومثال ذلك عندما أنشأت Caterpillar عملياتها في اليابان السوق المحلي للمنافسOmatir هو السوق المنافس الأكبر لها عالميا، مما خفض من تحقيق أرباح شركة ثانية ما نسبته 80% وأعاقها من التوسع عالميا[1].

الفرع الثاني: أهمية شركات متعددة الجنسيات

ينظر للشركات المتعددة الجنسيات على أنها مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية خاصة ذات الدخل المتوسط، حيث أنه من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلالها على

[1] غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف شركات متعددة الجنسيات**، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع، "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق، 2009، ص20.

التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية، كما أنها تعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو النتائج وفرص العمالة للمواطنين في الدول الضعيفة، فضلا على أنها تساعد على عمليات التكييف الهيكلية وذلك لدخولها في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير أو التي تحل محل الواردات فهي بذلك تعمل على تحسين وضع موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سد ديونها الخارجية.

وتتميز شركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بوسائل التمويل الأخرى مثل المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا نجمل أهمها في النقاط التالية[1]:

أولا: على مستوى الدول المضيفة

- لا تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة إلا بعد دراسات دقيقة تضمن الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات. وهي لا تقتصر على تحويل النقد الأجنبي كما تفعل القروض أو المعونات، بل تقدم تمويلاً حقيقيًا يتمثل في نقل موارد ملموسة كالمعدات والخبرات الفنية والإدارية، مما يساهم في دفع عجلة التنمية.
- كما تُسهم هذه الشركات في تحقيق وفرات اقتصادية من خلال إنشاء البنية التحتية، وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتدريب العمالة الوطنية على استخدام التقنيات الحديثة.
- بالإضافة إلى ذلك، تساهم في نقل المعرفة الفنية، وإنشاء مرافق صيانة، وتشجيع المنتجين المحليين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عبر تقليدهم للتقنيات الأجنبية.
- وتُفتح من خلال أنشطتها أسواق خارجية جديدة للمنتجات المحلية.
- وأخيرًا، تُسهم هذه الشركات في الحد من هجرة الكفاءات الوطنية من خلال توفير فرص عمل تنافسية داخل البلاد، مما يساعد على استبقاء الخبرات المهمة التي تحتاجها الدول النامية[2].
- لا تفرض الشركات متعددة الجنسيات أعباء مالية ثابتة كالفوائد والأقساط على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، مما يُعد ميزة نسبية لها. ومع ذلك فإن هذه المزايا ليست دائمة أو مطلقة إذ يمكن أن تتحول إلى آثار سلبية في حال غياب الضوابط والتوجيهات التي تضمن مساهمة هذه الشركات في تنمية الأنشطة الاقتصادية وتسريع وتيرة التنمية بعيدًا عن الوقوع في فخ النمو البطيء والتبعية. ولا يقتصر التنافس على جذب هذه الشركات على الدول النامية فحسب، بل

[1] ريال زوينة، مرجع سابق، ص39.

[2] ريال زوينة، مرجع سابق، ص40.

تشارك فيه أيضًا الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، قامت اليابان بتحويل دور منظمة JETRO من الترويج للصادرات اليابانية إلى العمل على اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات. كما أنشأت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية في عام 1984 مكتبًا خاصًا لتشجيع الاستثمار الأجنبي أوكلت له مهام تقديم المعلومات والتوجيه الاستثماري وتنسيق العلاقات مع الوكالات المحلية ذات الصلة[1].

ثانيا: على المستوى الدولي

لقد كان للشركات متعددة الجنسيات أهمية كبيرة وعاملا مساعدا في زيادة درجة عولمة والدليل على ذلك أنها تقوم حاليا بإنتاج نسبة كبيرة من إجمال الناتج العالمي يجعلها تحتل المركز الرابع بين الدول من حيث الأصول الاستثمارية الثابتة، ويقدر البنك الدولي استثمارات شركات متعددة الجنسيات حوالي 20,5 مليار دولار في عام 1987 زادت إلى حوالي 100 مليار دولار في عام 1997، وبلغت في الدول النامية حوالي 56 مليار دولار في عام 1995 زادت إلى 90 مليار دولار في عام 1997.

وتدل التقديرات الحديثة على أن هناك حاليا حوالي 65ألف شركة متعددة الجنسيات وقرابة850 ألف شركة فرعية لها في شتى أنحاء العالم.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية**، كتاب إلكتروني، 2012م، ص 57.

المبحث الثاني: تمويل التجارة الدولية

تمثل تجارة دولية مجموعة من التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات وتكنولوجيا ورأس المال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير، كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم، هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم، إذن فالمقصود بتجارة دولية أنها:" عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[1]"، كما يقصد بها اختصارا تلك العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل التجارة الدولية

تلعب تجارة دولية دورا محوريا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع العلاقات بين الدول، ما يجعل تمويلها عنصرا أساسيا في دعم العمليات التجارية عبر الحدود، وقبل الخوض في مفهوم وأهمية تمويل تجارة دولية من الضروري التمهيد لفهم الدور الذي يؤديه هذا النوع من التمويل في تسهيل حركة السلع والخدمات عالميا.

الفرع الأول: تعريف تمويل التجارة الدولية

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية إلى أن مصطلح التمويل الدولي للتجارة يتألف من كلمتين finance وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية ورأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين، أما كلمة international، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على إثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

[1] حمدي عبد العزيز، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية للنشر، الإسكندرية، 2000م، ص13.

للإنشاء والتعمير، كما وتشير كتابات أخرى بأن ما قصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها[1]:

- الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي.
- الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم.
- التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره.

ويشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ونتيجة ذلك هو حدوث والطلب من رأس المال، ويستدعي سد هذه الفجوة، وهذا ينطبق على الوحدة الاقتصادية أي على المستوى الجزئي، أو مجموع الوحدات الاقتصادية في دولة ما معينة أي على المستوى الكلي[2].

الفرع الثاني: أهمية تمويل التجارة الدولية

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها، والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، وتختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات نظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدول المقترضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

أولا: أهمية التمويل بالنسبة للدول المتلقية

تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ✓ رفع مستوى معيشة السكان.
- ✓ مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات

---

[1] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، مكتبة الاقتصاد، دمشق، د ت ن، ص11.

[2] جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، **التمويل الدولي (مؤسساته، آلياته، عناصره)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016م، ص07.

[3] المرجع نفسه، ص12.

المحققة.

- ✓ كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين:

الأول: عن طريف سحب من الاحتياطات الخارجية المملوكة للدول.

والثاني: هو الاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذا كان مستوى الاحتياطات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

ثانيا: أهمية التمويل من وجهة نظر الجهات المقرضة

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعدد الأطراف، فيؤكد كل من جريفن وإينوس، على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى، وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها، كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة)، كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهدافا عديدة منها[1]:

- ✓ تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- ✓ حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بأضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).
- ✓ تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات

[1] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 2015م، ص31.

تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

- ✓ أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

ثالثا: أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل الحركة التجارية الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة تؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك[1].

المطلب الثاني: مصادر تمويل التجارة الدولية

شهد التمويل الدولي في العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا نتيجة لظهور العديد من المؤسسات المالية الدولية وتوسع نشاط البنوك المحلية والعالمية لتشمل مختلف أنحاء العالم. وقد ساهم انتعاش التجارة العالمية وتحريرها إلى جانب تنامي نشاط المؤسسات المالية وتكاملها في تقارب الأسواق المحلية من الأسواق الدولية. ورغم تشابه قرارات التمويل على المستويين المحلي والدولي إلا أن التمويل الدولي يتميز بامتداده الجغرافي الأوسع وحجمه القيمي الأكبر كونه يشمل التمويل المحلي إلى جانب الأسواق المالية العالمية إضافة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة في تمويل برامج التنمية على المستوى الخارجي[2].

الفرع الأول: المصادر الثنائية

وتشمل على مصادر رسمية ثنائية كالقروض والمساعدات التي تحصل بين الحكومات الدول المختلفة، وتعتبر الدول المانحة للتمويل الثنائي للدول النامية، وتتسم القروض الرسمية الثنائية بالسمات الآتية[3]:

---

[1] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص32.

[2] علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007م، ص211.

[3] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص63.

إن هذا النوع من التمويل يتميز بطول آجاله قد تصل إلى 30 سنة، كما أن خدمة الدين المرتبة بأصل القرض تكون منخفضة إلى حد كبير.

أسعار الفائدة على هذه القروض هي أسعار منخفضة مقارنة بالقروض الخاصة.

تحتوي القروض الرسمية الثنائية على فترة سماح تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات بمعنى قيام المقترض باستخدام القرض دون الالتزام بسداد أقساطه إلا بعد مرور فترة متفق عليها (فترة السماح)، وهي تعتبر تخفيض حقيقي لكلفة الاقتراض ويسمى القرض المتضمن على فترة السماح بالقرض السهل.

الفرع الثاني: مصادر التمويل متعددة الأطراف

تُعد المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى جانب المنظمات الإقليمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، من أهم مصادر التمويل الدولي. حيث تختص هذه المؤسسات بتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعزز النمو الاقتصادي أو سد الفجوات التمويلية الناتجة عن برامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير الأسواق المالية. وتتميز قروضها بأسعار فائدة تقارب الأسعار التجارية مع آجال سداد طويلة نسبياً تصل حتى 25 سنة مقارنة بحدود 7 سنوات في الأسواق الحرة. وتكمن أهمية هذه القروض في أنها غير قابلة للشطب أو الجدولة كما تُعد بمثابة مؤشر على جدارة الدولة الائتمانية، ما يعزز ثقة بقية المقرضين الأحرار في قدرة الدولة على إدارة ديونها[1].

الفرع الثالث: المصادر الخاصة للتمويل الدولي

يقصد بالمصادر الخاصة للتمويل الدولي حركة رؤوس الأموال الدولية التي تحدث بين جهات خاصة مقيمة في دول مختلفة كالأفراد والبنوك والمؤسسات إلى أفراد وبنوك وشركات ومؤسسات عامة، وتأخذ هذه الحركة الأشكال التالية:

تسهيلات الموردين: وتسمى أيضا قروض التصدير وهو عبارة عن ائتمان مضمون من الحكومة المقترضة تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى، حيث تستخدم حصيلة القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وتعقد هذه القروض الفترة تمتد من

[1] ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الدولية والعملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص42.

1-10 سنوات، أسعار الفائدة عليها تتحدد على أساس الأسعار السائدة في سوق الإقراض طويلة الأجل[1].

الاستثمار المباشر وغير المباشر: وينطوي المباشر على قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع أو شراء مشروع قائم في بلد آخر، بحيث يستطيع هذا المستثمر إدارة المشروع وتحديد التمويل وحجم الإنتاج والأسعار والتسويق، في حين ينطوي الاستثمار غير المباشر على قيام المستثمر الأجنبي على شراء أسهم وسندات تعود لشركات أجنبية، كقيام شخص بريطاني بشراء أسهم أو سندات من بورصة عمان، وهذا المستثمر لا يحق له إدارة شركات أو البنوك التي اشترى منها، ولا يتدخل في تحديد حجم الإنتاج أو التسعير، بل يحصل على عائد أو فائدة في نهاية السنة المالية نظير استثماره في المحفظة المالية الأجنبية.

المطلب الثالث: طرق وآليات التمويل في التجارة الدولية

يعد تمويل المشروعات التجارية والصناعية من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، ويزداد الأمر أهمية إن تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية (صفقات التجارة الخارجية)، ويمكن تصنيف عملياتها إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاط المراد تمويله.

الفرع الأول: طرق التمويل قصيرة الأجل

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين على السواء بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن، ويمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية[2].

أ- **إجراءات التمويل البحث:** وتشمل كل من: القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير، التسبيقات بالعملة الصعبة وعملية تحويل الفوترة.

ب- **إجراءات الدفع والقرض:** وتشمل كل من[3]:

---

[1] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص63.

[2] لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ن، ص113.

[3] جمال الدين سحنون، نبيلة بلغنامي، **دور البنوك في تمويل تجارة دوليةوتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015م، ص51.

-الاعتماد المسندي (القرض المستندي): هو تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها وهنالك أنواع عديدة للاعتماد المستندي إلا نذكر ثلاثة أنواع رئيسية هي: الاعتماد المستندي القابل للإلغاء، الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء، والاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد.

-التحصيل المستندي

-خصم الكمبيالات المستندية

-طرق أخرى لتمويل قصير الأجل للصادرات: سواء بتسديد صادراتهم عندما يتعلق الأمر بتصدير سلع خاصة أو بواسطة التمويل المباشر لنفقات تنجم عن تخزين سلع وبضائع هذا المصدر في بلد أجنبي في إطار توزيعها.

الفرع الثاني: طرق التمويل المتوسطة والطويلة الأجل للتجارة الدولية

إن التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الدولية هو ذلك التمويل لبنك العمليات التي تفوق في العادة18 شهر، وهو من التقنيات التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الدولية، وتحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات اقتصادية حيث تحاول أن تنشط هذه العلاقات وتدعمها، وعلى العموم يمكن تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال إلى أربعة أدوات: قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجزافي والقرض الإيجاري الدولي[1].

المطلب الرابع: الدراسات السابقة والمقارنة التحليلية

تعد الدراسات السابقة مرجعا مهما لكل باحث، كونها تساهم في بناء تصور متكامل حول الموضوع المدروس، وتبرز نقاط القوة والقصور التي يمكن للدراسة الحالية أن تستفيد منها أو تتجاوزها، وفي هذا سيتم استعراض أهم الدراسات التي تناولت موضوع الشركات متعددة الجنسيات وتمويل التجارة الدولية، ثم بعد ذلك سيتم مقارنة بينها من خلال فروع مستقلة عن بعضها البعض.

[1] جمال الدين سحنون، نبيلة بلغنامي، مرجع سابق، ص52.

الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة

أولا- الدراسات العربية

1- دراسة بوبكر بعداش "**مظاهر عولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة القطاع البترول**"، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير لجامعة الجزائر 03.

حيث تناولت هذه الدراسة شركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على قطاع البترول مع إبراز ماهية الشركات ومدى أهميتها والفكر المؤيد والمعارض لتأثير الشركات على الدول وهيمنتها من خلال نشاطها المتنوع.

2- دراسة مغيلي مليكة "**الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول**" وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر لإدارة الأعمال بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلى.

حيث تناولت هذه الدراسة الإطار العام للشركات المتعددة الجنسيات مع إبراز نشأة شركات متعددة الجنسيات ومراحل تطورها وصولا إلى تحديد التعريف المناسب لها، وإبراز أهم خصائصها التي تميزها عن باقي الشركات، ومدى تأثيرها على سيادة الدول مركزين على الدول المضيفة فقط.

3- دراسة مولود طابوش "**أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الجزائر" دراسة حالة جامعة الجزائر2007-2008**"، حيث تطرق الباحث فيها إلى مفاهيم حول شركات متعددة الجنسيات بما فيها تطورها التاريخي وأهدافها، كما عرج إلى البطالة والعمل (تعريفها وأنواعها)، كما تطرق الباحث إلى دراسة كل المدارس الاقتصادية التي تناولت موضوع البطالة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن شركات متعددة الجنسيات تؤثر بطرق مباشرة على التشغيل في الجزائر عن طريق الآثار الأفقية الضيقة والواسعة التي تمارسها على المؤسسات المنافسة والغير منافسة.

ثانيا- الدراسات الأجنبية

هناك مجموعة من الدراسات والتقارير الأجنبية الحديثة التي تناولت موضوع شركات متعددة الجنسيات وتمويل التجارة الدولية، وذلك من خلال التركيز والإشارة إلى الأبعاد المالية والاستراتيجية منها نذكر:

1- تمويل سلاسل الإمداد ودور شركات متعددة الجنسيات: وفقا لتقرير Supply Chain Finance Global Market Report2023 يتوقع أن ينمو سوق تمويل سلاسل الإمداد من5.65

مليار دولار في 2022 إلى 6.23 مليار دولار في2023 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 10.1%. تعتبر شركات متعددة الجنسيات من أبرز المستفيدين من هذا النمو، حيث تعتمد على أدوات تمويل سلاسل الإمداد لتقليل المخاطر وتحسين السيولة في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية.

2- تطورات في التمويل التجاري العالمي: أشار تقرير Global Trade Finance Market Report2023 إلى أن التمويل التجاري يشمل مجموعة من الأنشطة مثل الإقراض والتخصيم وتقديم خطابات الاعتماد والتمويل الائتماني للتصدير، تستخدم هذه الأدوات بشكل واسع من قبل شركات متعددة الجنسيات لتسهيل عمليات تجارة دولية مع توقعات بنمو السوق بمعدل 8.15% خلال الفترة 2023-2028.

الفرع الثاني: المقارنة بين هذه الدراسات السابقة

أولا- أوجه التشابه

جميع الدراسات تتفق على أن شركات متعددة الجنسيات لها تأثير كبير في الدول المضيفة سواء اقتصاديا، سياسيا، أو اجتماعيا.

ركزت كلها على الواقع الجزائري مما يوفر أرضية مقارنة جيدة.

أكدت على أهمية تحليل خصائص شركات متعددة الجنسيات لفهم دورها في التأثير الداخلي.

ثانيا- أوجه الاختلاف

تختلف الدراسة الحالية عن سابقيها من الدراسات في:

تركيزها بشكل خاص على الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الشركات على تنمية الاقتصاد المحلي من خلال التمويل التجاري.

اعتمادها على دراسة حالة غير موجودة في بعض الدراسات الأخرى.

إدراجها لأبعاد الحوكمة أو التنظيم القانوني في تحليل الدور التمويلي.

تختلف الدراسة الحالية أيضا من حيث تركيزها على دور شركات متعددة الجنسيات في تمويل تجارة دولية وهو زاوية لم تركز عليها الدراسات السابقة بشكل مباشر.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، تبين أن شركات متعددة الجنسيات تمثل إحدى الركائز الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي، نظرا لقدرتها على التأثير في الأسواق الدولية من خلال تنوع أنشطتها وتوسعها الجغرافي، وقد تناول المبحث الأول ماهية هذه الشركات، مبرزا في ذلك خصائصها، وأهدافها والعوامل التي ساهمت في نشأتها وتطورها وانتشارها، أما المبحث الثاني، فقد سلط الضوء على تمويل تجارة دولية باعتباره عنصرا حيويا يسهم في تسهيل تجارة دولية باعتباره عنصرا حيويا يسهم في تسهيل المعاملات التجارية عبر الحدود، من خلال توفير الآليات المالية التي تضمن سلاسة التبادل التجاري وتقليل المخاطر، وبهذا يكون الفصل قد أرسى قاعدة معرفية لفهم دور هذه الكيانات الاقتصادية في دعم التجارة العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

الفصل الثاني: إسهامات شركات متعددة الجنسيات في تمويل تجارة دولية-حالة شركة تويوتا-

تمهيد:

أصبحت شركات متعددة الجنسيات في ظل التحولات الاقتصادية العالمية أحد أبرز الفاعلين في دعم وتمويل التجارة الدولية، فقد أدى انتشارها الواسع عبر مختلف القارات إلى تعزيز حركة رؤوس الأموال وتنشيط المبادلات التجارية، وتكريس الترابط بين الأسواق العالمية، ومع تنامي عولمة الاقتصادية تزايدت أهمية هذه الشركات في صياغة ملامح الاقتصاد العالمي الجديد، من خلال اعتمادها على استراتيجيات إنتاج وتسويق ونقل متطورة تخدم أهدافها التوسعية.

وانطلاقا من هذا الدور الحيوي، يسعى هذا الفصل إلى دراسة مساهمة شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية، عبر تحليل دورها في تمويل رأس المال الدولي، وعلاقتها بعولمة، ودور استثماراتها في تعزيز العلاقات الدولية، كما سيتم التطرق إلى دراسة حالة شركة تويوتا للتعرف على كيفية عمل هذه الشركات في الواقع، وتحليل مساهمتها المباشرة في تمويل التجارة الدولية، إضافة إلى تقييم أثرها على التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة.

سنقسم الفصل الثاني إلى مبحثين هما كالآتي:

المبحث الأول: مساهمة شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية

المبحث الثاني: دراسة حالة تأثير شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية

المبحث الأول: مساهمة شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية

تعد شركات متعددة الجنسيات من أبرز الفاعلين في الاقتصاد العالمي المعاصر، إذ تلعب دورا محوريا في تعزيز حركة تجارة دولية وتوسيعها، فبفضل امتداد نشاطها عبر الحدود الوطنية، استطاعت هذه الشركات أن تسهم في تمويل العمليات التجارية وتسهيل التبادل بين الدول، مما ساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي، حيث يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على دور شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولي في (المطلب الأول)، إضافة إلى دور شركات متعددة الجنسيات في التمويل في ظل عولمة في (المطلب الثاني)، وأخيرا تأثير استثماراتها في تعزيز العلاقات التجارية بين الدول في (المطلب الثالث).

المطلب الأول: دور شركات متعددة الجنسيات في تمويل رأس المال الدولي

ساهمت شركات متعددة الجنسيات بشكل ملحوظ في تحريك رؤوس الأموال عبر العالم، حيث تقوم بضخ استثمارات ضخمة في مختلف الدول، مما يسهم في توفير رأس المال اللازم لدعم النمو الاقتصادي والتوسع التجاري، وبفضل نشاطها المتزايد أصبحت هذه الشركات قوة مالية مؤثرة في تمويل تجارة دولية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول.

الفرع الأول: تعريف رأس المال الدولي وأهميته

يشير رأس المال بصفة عامة من وجهة النظر الاقتصادية إلى الثروة أو وسائل الإنتاج، وقد عرفه الاقتصادي R barre على أنه:" مجموعة من الموارد غير المتجانسة والمنتجة التي يمكن استخدامها خلال الدورة الإنتاجية أو للإنتاج عن زيادة أو تنمية إنتاجية العمل البشري[1]".

كما عرف على أنه:" مجموع الرساميل المستثمرة من طرف الشركة التي تشمل الأصول الثابتة والأصول الذاتية للشركة وديون التمويل، وتستعمل من طرف المقاولة من أجل تحقيق أنشطة الاستغلال التي تقوم بها وكذا نشاطها المالي التابع لهذه الأنشطة[2]".

[1] زعرور عبد السلام، **الاقتصاد السياسي : مبادئ ومفاهيم**، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019م، ص16.

[2] المرجع نفسه، ص16.

إذ يعتبر رأس المال الدولي عنصرا مهما للغاية في العملية الاقتصادية في الوقت الراهن، إذ تتمثل أهميته فيما يلي[1]:

زيادة الإنتاجية ومضاعفتها، فصحيح أنه يمكن أن تبدأ أي مشروع تجاري من دونه، لكنه سيكون ضروريا للغاية إذا أردت أن تزيد من إنتاجية مشروعك وإن كنت تزيد مضاعفة المنتجات التي توفرها.

فمع التطورات التكنولوجية الكبيرة في أنظمة الإنتاج أصبح دور رأس المال أكبر وأكثر أهمية، فما يمكن أن يتم إنتاجه بشكل يدوي خلال فترة زمنية طويلة يمكن أن يتم إنتاج أضعافه في فترة زمنية قصيرة من خلال استخدام المعدات والآلات المتخصصة لذلك، والتي تساعد رأس المال على توفيرها.

توفير المعدات والمواد الخام للتصنيع، يقوم رأس المال بمهمة توفير المواد الخام اللازمة للإنتاج بنوعية جيدة وكمية كافية، كما يوفر المعدات والأجهزة اللازمة التي تسهل عملية الإنتاج، والتي بدون توفيرها يكون من المستحيل تحسين وزيادة الإنتاجية.

جوهر عملية التنمية الاقتصادية، بسبب دوره الاستراتيجي والمؤثر في عملية زيادة الإنتاجية فإن رأس المال يحتل مكانة مركزية في عملية تنمية ونهضة الأمم، حيث أنه يساعد في تزويد الدول بالآلات والأدوات والمعدات والبنية التحتية المتطورة التي تؤدي في النهاية إلى إحداث التنمية في المجتمع، فمهما كان النظام الاقتصادي الذي تتبعه الدولة سواء رأسمالي أو اشتراكي أو مختلط، فجميعهم بحاجة إلى رأس مال كافي يساعد على نهضة الأمم.

خلق المزيد من فرص العمل، يجب أن يتزامن مع النمو السكاني الكثيف زيادة كبيرة في رأس المال للدولة والمؤسسات لزيادة المشروعات الاقتصادية، لتوفير فرص عمل أكثر.

الحفاظ على الأمن القومي، أصبحت في الوقت الحالي معدات وأسلحة الدفاع عن الدولة باهظة الثمن إلى حد كبير، وفي حالة كان يوجد في الدولة مصانع للمعدات الحربية فيمكن تصنيع تلك الأسلحة داخل الدولة، لكن هذا بالطبع لن يتم دون توفير كمية كبيرة من رؤوس الأموال، كما أن من أهم الأمور التي تحدد مدى قوة دولة من عدمها هي القوة الاقتصادية فكلما زادت قدرات وإمكانيات الدولة اقتصاديا كلما جعلها ذلك مؤثرة بشكل أكبر في القرار الدولي بالإضافة إلى توفير الحماية لأرضها[2].

---

[1] ينظر: سامي السيد، **الاقتصاد السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000م، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص46-47.

الفرع الثاني: مصادر تمويل شركات متعددة الجنسيات

يتزايد الاهتمام في العقود الأخيرة بمسألة التمويل الدولي نظرا لظهور العديد من المؤسسات المالية الدولية وتوسع نشاطات البنوك المحلية والعالمية لتغطي أرداء المعمورة كلها، كما أن الأسواق المحلية تزداد قربا من الأسواق الدولية بفضل انتعاش التجارة العالمية وتحريرها وازدياد نشاطات المؤسسات المالية وتكاملها مع بعضها البعض، في ذات الوقت فإن قرارات التمويل على المستويين المحلي والدولي تكاد تكون متقاربة ومتشابهة مع فرق وحيد ألا وهو أن قرارات التمويل الدولي تكون أكثر انتشارا من الناحية الجغرافية وأكبر حجما من الناحية القيمية، على اعتبار أن التمويل الدولي يشتمل على التمويل في الإطار المحلي والأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى العديد من المنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية التي تتخصص في ميادين التمويل الخارجي لبرامج التنمية[1].

أولا- المصادر الثنائية

وتشمل على مصادر رسمية ثنائية كالقروض والمساعدات التي تحصل بين الحكومات الدول المختلفة، وتعتبر الدول المانحة للتمويل الثنائي للدول النامية، وتتسم القروض الرسمية الثنائية بالسمات الآتية[2]:

- إن هذا النوع من التمويل يتميز بطول آجاله قد تصل إلى 30 سنة، كما أن خدمة الدين المرتبة بأصل القرض تكون منخفضة إلى حد كبير.
- أسعار الفائدة على هذه القروض هي أسعار منخفضة مقارنة بالقروض الخاصة.
- تحتوي القروض الرسمية الثنائية على فترة سماح تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات بمعنى قيام المقترض باستخدام القرض دون الالتزام بسداد أقساطه إلا بعد مرور فترة متفق عليها (فترة السماح)، وهي تعتبر تخفيض حقيقي لكلفة الاقتراض ويسمى القرض المتضمن على فترة السماح بالقرض السهل.

ثانيا- مصادر التمويل متعددة الأطراف

تشكل المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات المالية الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية،

[1] علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007م، ص211.

[2] مايح شيب الشمري حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص63.

بنك الاستثمار الأوروبي وغيرها، مصادر التمويل المتعدد، حيث تتخصص قروض البنك الدولي والبنوك الإقليمية في تمويل مشاريع البنية التحتية المولدة للنمو الاقتصادي لدى الدول المستفيدة، في حين يتخصص صندوق النقد الدولي والعربي في تمويل الفجوات التمويلية المترتبة على تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي والمالي، وتطوير السوق المالية والبنكية، ومؤسساتها في الدول المستفيدة، وتتميز هذه المصادر بكلفة تقارب جدا كلفة مصادر التمويل الحرة، فأسعار الفائدة على هذه القروض تتراوح حوالي أسعار الفائدة التجارية، وبآجال متوسطة وطويلة قد لا تتيحها الأسواق الحرة لتلك الدول، حيث تتراوح مدة القرض في هذه الأسواق حوالي 7 سنوات، في حين تمتد آجال قروض المنظمات الدولية إلى 25 سنة، إلا أن أهمية مصادر التمويل هذه تكمن في كونها غير قابلة للشطب أو إعادة الجدولة من جهة، وأيضا في كونها مؤشرا هاما لبقية مصادر التمويل الحرة على جدية الإدارة المالية في البلد المستفيد وقدرته على خدمة ديونه الخارجية[1].

ثالثا– المصادر الخاصة للتمويل الدولي

يقصد بالمصادر الخاصة للتمويل الدولي حركة رؤوس الأموال الدولية التي تحدث بين جهات خاصة مقيمة في دول مختلفة كالأفراد والبنوك والمؤسسات إلى أفراد وبنوك وشركات ومؤسسات عامة، وتأخذ هذه الحركة الأشكال التالية:

تسهيلات الموردين: وتسمى أيضا قروض التصدير وهو عبارة عن ائتمان مضمون من الحكومة المقترضة تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى، حيث تستخدم حصيلة القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وتعقد هذه القروض لفترة تمتد من 1–10 سنوات، أسعار الفائدة عليها تتحدد على أساس الأسعار السائدة في سوق الإقراض طويلة الأجل[2].

الاستثمار المباشر وغير المباشر: وينطوي المباشر على قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع أو شراء مشروع قائم في بلد آخر، بحيث يستطيع هذا المستثمر إدارة المشروع وتحديد التمويل وحجم الإنتاج والأسعار والتسويق، في حين ينطوي الاستثمار غير المباشر على قيام المستثمر الأجنبي على شراء أسهم

---

[1] ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الدولية والعملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م، ص42.

[2] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص63.

وسندات تعود لشركات أجنبية، كقيام شخص بريطاني بشراء أسهم أو سندات من بورصة عمان، وهذا المستثمر لا يحق له إدارة شركات أو البنوك التي اشترى منها، ولا يتدخل في تحديد حجم الإنتاج أو التسعير، بل يحصل على عائد أو فائدة في نهاية السنة المالية نظير استثماره في المحفظة المالية الأجنبية.

الفرع الثالث: تأثير تدفق رؤوس الأموال على التجارة الدولية

على الرغم من الصورة الجيدة التي يرسمها كثير من الخبراء والاقتصاديين عن عولمة الأسواق المالية وتدفقات رؤوس الأموال الدولية وللنتائج الإيجابية المنتظرة من ورائها، إلا أن تلك الصورة تظل ناقصة بل مشوهة، ما لم يستكمل التحليل بإبراز المخاطر والأزمات والمشكلات المحتملة من وراء تلك التدفقات، وسنعرض في هذا العنصر الآثار السلبية والإيجابية لرؤوس الأموال الدولية على التجارة الدولية.

أولا- الآثار الإيجابية لرؤوس الأموال الدولية

يرى أنصار رأس المال الأجنبي أنه يحقق مزايا عديدة يمكن إجمالها في النقاط التالية[1]:

- يمكن الانفتاح الدولي من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية لحصول ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة في المواد المحلية أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.
- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية واستثمارات المحافظ بالابتعاد عن القروض المصرفية الجارية وبالتالي عن الحد من زيادة الديون الخارجية.
- تخفيض تكلفة التمويل لسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تؤدي إجراءات تحرير وتحليل النظام المصرفي المالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا.

[1] رمضاني لعلا، **الدور الاقتصادي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية (دراسة حالة دول شرق آسيا)**، جامعة الأغواط، د ت ن، ص170.

ثانيا– الآثار السلبية لتدفقات رؤوس الأموال على التجارة الدولية

رغم المنافع الواضحة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية في تخفيف قيود التمويل، وتزايد الكفاءة، وتخصيص رأس المال بطريقة أفضل، وما يرتبط بتدفق رأس المال من نقل التكنولوجيا، إلا أنها أثارت العديد من الآثار السلبية على هذه الدول، والتي ظهرت بوضوح في الأزمات التي تعرضت لها الكثير من هذه الدول وأثرت على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى القدرة التنافسية لقطاع التصدير، وأكبر هذه المخاطر هي أثر هذه التدفقات على التضخم، ورفع مستوى الصرف الحقيقي إلى مستويات عالية لا يمكن أن تستمر، وفيما يلي عرض لأهم هذه الانعكاسات السلبية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية[1]:

- ارتفاع معدل الصرف الحقيقي: من أهم الآثار السلبية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال الحقيقية في عدد من الدول النامية المتلقية لحجم كبير من هذه التدفقات، خاصة الدول الأسيوية وأمريكا اللاتينية.
- سحب الفائض الاقتصادي الذي يمكن أن يستخدم في عملية النمو والتطور في الدول النامية المستقبلة لرؤوس الأموال من خلال تحويل الفوائد والأرباح التي تحصل عليها الشركات الأجنبية إلى الدول المتقدمة.
- يؤدي تحويل الفوائد والأرباح ورسوم براءات الاختراع والعلامات التجارية وتكاليف الإدارة بالإضافة إلى الواردات المباشرة وغير المباشرة لهذه الاستثمارات قد يفوق النقد الأجنبي الناتج عن انتهاج سياسة إحلال الواردات أو عوائد الصادرات والتدفقات المبدئية لرأس المال ما يتحقق معها عجز مزمن في موازين مدفوعات هذه الدول[2].

المطلب الثاني: دور شركات متعددة الجنسيات في التمويل في ظل عولمة

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية، المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي

---

[1] عبد الغني حريري، **آثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وسياسات مواجهة مخاطرها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن، د ت ن، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص53–54.

والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول سياسات وبرامج إعادة الهيكلة و الإصلاح الاقتصادي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية علاقات مجتمعية إنسانية جديدة.

وقد اكتسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدره على الإنفاق على البحث العلمي، ويتضح من خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أيه رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية و المنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج و الخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم و هجرة الأدمغة و تعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية[1].

وقد أصبحت العلاقات في ظل عولمة تتشكل حول محورين رئيسيين هما:

الاعتماد المتبادل بين الدول القوية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لتلك الدول خاصة في المجال الاقتصادي، وتبعية الدول النامية للدول القوية بسبب القدرة على إشباع الاحتياجات الرئيسية لمواطنيها، وأصبحت الوسيلة الفعالة في تحقيق انتقال السلع ورأس المال والمعلومات في شركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الغير حكومية التي تتخذ العالم ميدانا لعملياتها، ويعني ذلك إعادة توزيع وتغيير الأوزان بالنسبة للفاعلين في النظام الدولي لصالح مؤسسات المجتمع الدولي على حساب الدول والمنظمات الدولية الحكومية.

والواقع أن شركات متعددة الجنسيات لم تكتفي بقدرتها على السيطرة على سيادة الدول وما تفرضه عليها من قيود، بل تسعى لاحتواء الدول وتسخيرها لخدماتها في الدول تتعرض للضغط من قبل هذه الشركات فمن ناحية هي المطالبة بالقيام بوظيفتها وفقا لما تقتضيه إدارة شركات متعددة الجنسيات، ومن

[1] زينب محمد عبد السلام، **الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2004، القاهرة، ص50.

ناحية أخرى فهي لا تعتبر شريكا في الاستفادة منها لأن هذه الاستفادة مقصورة على الدول التي تقع فيها المركز الرئيسي للشركات.

ومن أهم المتغيرات المصاحبة للعولمة والتي أدت إلى انتهاك سيادة الدول الثورة الهائلة في وسائل الاتصال التي ترتب عليها تقريب في المسافات بين الدول وأدى ذلك إلى أن أي حدث في أي دولة في العالم يكون له تأثيره في غيره من الدول دون اعتبار للحدود السياسية أي لمبدأ السيادة الإقليمية.

وعليه نقول إن هناك علاقة طردية ومحتملة بين تأثير عولمة وتقلص السيادة وأنه هناك علاقة طردية ومحتملة بين تأثير الدول بمتغيرات عولمة والتعبير في مضمون الوظائف التي تقوم بها الدول وأنه هناك علاقة بين تقدم الدول ومدى تأثيرها بمتغيرات عولمة[1].

فأصبحنا أمام واقع معايش يسمى (عولمة) كما لو كانت تعني التقدم والرقي، أو على العكس من ذلك، تؤدي إلى ذوبان الهوية والأصالة واندثار القيم والعادات التي يتوارثها أفراد المجتمع جيلا من جيل، ويظل تحت هيمنة الشركات متعددة الجنسيات التي تشهد نمو ملموسا. فتقدم التكنولوجيا في مجال ثورة المعلومات وتقنية الاتصالات الذي أتاح المجال

لتنسيق مختلف الأنشطة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات في مختلف الدول وبتكاليف منخفضة، حيث ساعد على التغلب على الحواجز المكانية والطبيعية والزمنية، وأيضا للشركات المتعددة الجنسيات الدور البارز والرئيس في انتشار هذه الظاهرة من خلال تطور المعاملات والأنشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة حجم الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث نلمس تسارع وتيرة عولمة وأثرها على الاقتصاد العالمي. كما أن عولمة ساعدت على نمو الشركات متعددة الجنسيات من خلال تطور نظم الاتصال وتقنية المعلومات التي أسهمت بشكل إيجابي في توسع نشاطها في الدول المختلفة[2].

إن شركات متعددة الجنسيات ليست بالظاهرة الجديدة فهي ظاهرة قديمة ولكن عولمة وفرت لهذه الشركات العملاقة الهيمنة بحيث أنها اليوم أصبحت هي صاحبة القرار الاقتصادي وبالتالي أصبحت إلى حد كبير هي صاحبة السيادة في توجيه دفة السياسة العالمية، شركات متعددة الجنسيات هي شركات

---

[1] مغيلي مليكة، **شركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول**، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014/2013م، ص57/56.

[2] ماجد بن عبد الله الهديان، **الشركات متعددة الجنسيات وعولمة**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الثلاثاء 12/أكتوبر/2010 ص13.

عملاقة متعددة الأنشطة وتتمتع بكفاءة استثمارية عالمية كما تمتاز بإمكانياتها إلى في النقل والتسويق والتصدير في عولمة تفتح الحدود الدولية على مصارعيها أمام تلك الشركات حيث تتمكن هذه الشركات من استخدام ثمرات التقدم التقني الذي يجعل العالم بأسره مسرح تمارس فيه أنشطتها ليس فقط كسوق للمنتجات التامة الصنع ولكن أيضا مجال لتقسيم العمل[1].

وهنا يمكننا القول بأننا أمام شركات عظمة ذات انتشار عالمي واسع.

المطلب الثالث: دور استثمارات شركات متعددة الجنسيات في تعزيز العلاقات التجارية بين الدول

تمارس شركات متعددة الجنسيات دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي من خلال آليات عملها التي تؤدي فيما تؤديه إلى التأثيرات التالية:

- **تأكيد العالمية:** أي عولمة الاقتصاد والدفع نحو توحيد أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال والتكنولوجيا على مستوى العالم.
- **التأثير على النظام النقدي الدولي:** من خلال الأصول السائل (ذهب واحتياجات دولية أخرى) التي تملكها تلك الشركات التي تبلغ حوالي ضعفي الاحتياط الدولي منها.
- **التأثير على التجارة العالمية:** تستحفظ هذه الشركات على 40 ٪من حجم تجارة دوليةو80٪ من مبيعات العالم، وهذا يعكس مدى التأثير الذي تمارسه هذه الشركات في التجارة الدولية.
- **التأثير على وجهات الاستثمار الدولي:** من خلال دورها الذي تقوم به كحامل متنقل لرؤوس الأموال المستثمرة في مناطق العالم المختلفة.
- **تكون أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي:** من خلال عالمية الأسواق، حيث أصبحت أجزاء السلعة الواحدة تنتج في أماكن متفرقة من العالم.

[1] أحمد عبيد، **شركات متعددة الجنسيات في ظل عولمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية**، مقال، الاثنين/ 13 نوفمبر 2008، ص 04.

- **التأثير على نقل التكنولوجيا:** نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد مادية وخبرات بشريه ضخمة تخصصها للبحث العلمي والتطوير الصناعي من أجل الوصول إلى اختراعات جديدة وتوزيعها عبر أنحاء العالم[1].

أخيرا واستنادا إلى الدراسات الاقتصادية العالمية فإنه من الثابت وجود مجموعة من المؤشرات الدالة على تعاظم دور شركات متعددة الجنسيات والعالمية النشاط أيضا في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد وأهمها:

- يسير العدد الذين صادرته مجلة فورشن عام 1995 عن أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم أن إجمالي إيراداتها تصل إلى حوالي 44 ٪من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ شركات متعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40 ٪من حجم التجارة الدولية. ومعظم استثمار أجنبي مباشر في أنحاء العالم لذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.
- إن حوالي 80 ٪من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات وهو يوضح مركزها في السوق الدولي، وأن إنتاج أكبر 600 شركة متعددة الجنسيات وحدها يتراوح ما بين (25٪-20٪) من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا.
- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لدى شركات متعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها. ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.
- يضاف الى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات الالكترونية الذي يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات. ولا علم من الواضح إن هذه المؤشرات وغيرها توضح تماما الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد[2].

[1] ابراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص 91،92.

[2] الأستاذ إبراهيم محسن عجيل، الدكتورة اعتصام الشكرجي، مرجع سابق، ص 91،92.

المبحث الثاني: دراسة حالة تأثير شركات متعددة الجنسيات في تمويل التجارة الدولية

تعد شركات متعددة الجنسيات واحدة من القوى الاقتصادية العالمية التي تسهم بشكل كبير في توجيه تدفقات التجارة الدولية، وبالأخص في مجالات التصنيع والتكنولوجيا، ومن بين هذه الشركات، تبرز لنا شركة تويوتا اليابانية كواحدة من أبرز الشركات العالمية في صناعة السيارات، والتي تمتلك شبكة واسعة من المصانع والموزعين في مختلف أنحاء العالم.

المطلب الأول: التعريف بشركة تويوتا للسيارات وتحليل أبرز مساهماتها

الفرع الأول: التعريف بشركة تويوتا للسيارات

هي شركة كبرى متعددة الجنسيات لصناعة السيارات، يقع مقرها الرئيسي في كل من ناغويا، تويوتا (كلاهما بمحافظة آيتشي وطوكيو باليابان)، ويقوم فرعها تويوتا للخدمات المالية بالتعامل والمتاجرة في أوجه أخرى من الأعمال، علامات تويوتا الأخرى وهي لكزس، سايون وهينو والشركة هي جزء من مجموعة تويوتا[1].

تمتلك تويوتا الحصة الكبرى من دايهاتسو والتي تبلغ أكثر من النصف، وتمتلك الشركة 8.7% من سوبارو (فوجي للصناعات الثقيلة)، وتمتلك أيضا 5.9% من إيسوزو للسيارات المحدود، كما أن تويوتا حصة كبيرة في السوق بالولايات المتحدة ولكن حصة صغيرة بأوروبا، وتبيع أيضا بإفريقيا والشرق الأوسط، وهي رائدة السوق بأستراليا، كما تمتلك أجزاء جيدة من أسواق جنوب شرق آسيا بسبب فرع دايهاتسو[2].

---

[1] وفاء رايس، سميرة فرحات، **رأس مال المعرفة كمورد استراتيجي في تعزيز الإبداع المنظمي شركة "تويوتا" لصناعة السيارات أنموذجا**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد02، 2020م، ص199.

[2] المرجع نفسه، ص200.

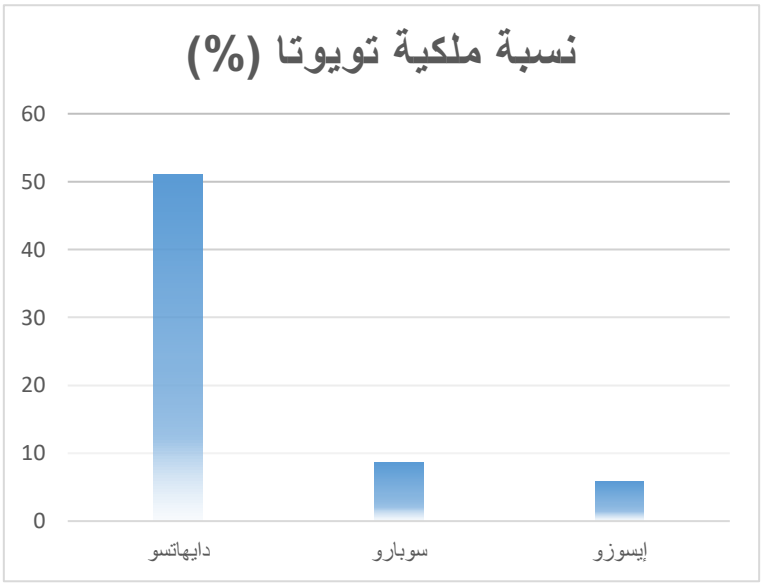

الشركة	نسبة ملكية تويوتا (%)
دايهاتسو	51
سوبارو	8.7
إيسوزو	5.9

أصبحت تويوتا في 1970 رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم، وقد توجهت الشركة للسوق الأمريكية للسيارات الأصغر التي تستهلك وقودا أقل، واعتبرها الأمريكيون أنها الاتجاه المقبل لصناعة السيارات، اعتمد صناع السيارات الأمريكية على تقليل جودة السيارة للمحافظة على تقليل سعرها، من جهة أخرى كان اهتمام اليابانيون بالسيارة الاقتصادية كبيرا جدا وخصوصا من ناحية الجودة والكفاءة مما جعل لعلامات يابانية مثل تويوتا، نيسان وهوندا مكانا كبيرا في السوق الأمريكية في السبعينات[1].

وتعتبر تويوتا للسيارات هي خامس أكبر شركة في العالم خلال عام2008، ومع ارتفاع أسعار الوقود وضعف اقتصاد الولايات المتحدة عام2008 صرحت تويوتا في صيف 2008 بتراجع مبيعاتها لشهر يوليو، وفي نفس التقارير التي صرح بها عمالقة ديترويت الثلاثة (جنرال وفورد وكرايسلر) وعزي ذلك لبطء مبيعات طرازات تندرا بشكل رئيسي، وأيضا اقتصارها على كمية إنتاج السيارات صديقة البيئة مثل بريوس، كورولا وبارس، ونتيجة لذلك أعلنت أنها ستبطء من إنتاج طرازات تندرا لترفع من كمية إنتاج سيارات أخرى تلبية لمتطلباتها، أعلنت تويوتا أول خسارة لها منذ واحد وسبعين عاما بسبب التراجع في الطلب على السيارات عالميا بسبب الارتفاع الصاروخي لعملة إلين أثناء الأزمة العالمية التي بدأت أواخر

[1] عبد الوهاب جباري، حياة سعيد، **مساهمة الاستراتيجية التسويقية البيئية في خلق الميزة التنافسية لدى شركة تويوتا –دراسة نظرية تحليلية–**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد02، العدد02، 2018م، ص502.

عام2008، ومع تفاقم الأزمة العالمية في بداية عام2009م أعلنت تويوتا عن تعليق كل إنتاجها في اليابان لمدة11 يوما لمدة شهري فبراير ومارس[1].

وبذلك أصبحت تويوتا تمتلك مصانع في جميع أنحاء العالم لتصنيع السيارات للسوق المحلية، ولتويوتا مصانع في كل من: اليابان، أستراليا، الهند، كندا، إندونيسيا، بولندا، جنوب إفريقيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، فرنسا، البرازيل، البرتغال، ومؤخرا باكستان، الأرجنتين، التشيك، المكسيك، ماليزيا، تايلاند، الصين، فيتنام، فنزويلا، الفلبين وروسيا[2].

الفرع الثاني: تحليل مساهمتها في تمويل التجارة الدولية

لقد استطاعت تويوتا على صعيد الأسواق الدولية تنمية صادراتها إلى السوق الأمريكية، ففي عام 1957 كانت سيارة تويوتا كراون أول سيارة يابانية يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرا لإغراءات هذه السوق قامت تويوتا بتوجيه جزء كبير من استثماراتها إلى هذه السوق، أتت الطرازات الأولى لتويوتا معتمدة على الطرازات الأمريكية إذ أن بعضها أظهر تشابها كبيرا، فبدأت تويوتا بتصدير السيارات للولايات المتحدة وازدهر سوقها بشكل كبير ولديها حاليا13 مصنع في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تقدر حصتها السوقية بحوالي 16 %من السوق الأمريكية، تقوم تويوتا ببيع طرازات لكزس بالإضافة إلى طرازات تويوتا كما أنها أنشأت فرع سايون عام2002م المخصص لفئة الشباب، كما أن لتويوتا طرازات مخصصة لسوق الولايات المتحدة الأمريكية تلبية لمتطلباته مثل طرازات تاكوما، تندرا، وسيكويا[3].

في سنة2007 توجت تويوتا مسيرتها كرائدة لسوق السيارات العالمي بمبيعات قدرت بحوالي 8.547 مليون سيارة، رقم ساعدها للبقاء في صدارة السيارات الأكثر مبيعا في العالم لمدة 4 سنوات متتالية إلى غاية أواخر سنة2009 وبداية 2010أين انخفض هذا الرقم على حوالي 7.051 مليون سيارة،

---

[1] وفاء رايس، سميرة فرحات، مرجع سابق، ص200.

[2] المرجع نفسه، ص200.

[3] هاشمي طيب، مهدي عمر، **الإدارة الأرشيفية مفاهيم ودراسات: الدروس المستفادة من تجربة شركة تويوتا اليابانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد01، 2019م، ص30.

وذلك بسبب تداعيات ثلاث أزمات متزامنة وهي: أزمة البن الياباني، الأزمة المالية العالمية، وأزمة تويوتا نفسها في نهاية سنة2009[1].

أما حاليا، وبالرغم من أن المنظمة الدولية لمصنع السيارات والتي يقع مقرها في باريس بفرنسا لم تصدر بعد تصنيفها السنوي الخاص بسنة2017، إلا أن تقديرات بعض الهيئات المهتمة بهذا الشأن تصنف تويوتا في المرتبة الثالثة من حيث المبيعات مثلما هو الشأن بالنسبة لهيئة الإذاعة البريطانية BBC، فقد أصدرت هذه المؤسسة تصنيفا في الأشهر الأخيرة تضع فيه مؤسسة تويوتا في المرتبة الثالثة بعد كل من التحالف الياباني الفرنسي الذي يجمع كل من شركات نيسان –ميتسوبيشي من الجانب الياباني وشركة رونو من الجانب الفرنسي والذي يأتي في المرتبة الأولى، ثم تليه شركة فولكسفاغن الألمانية في المرتبة الثالثة تأتي شركة تويوتا، حيث كانت مبيعات هذه الشركات كالآتي[2]:

1- تحالف نيسان –ميتسوبيشي –رونو 10.62 مليون سيارة.

2- شركة فولكسفاغن 10.31 مليون سيارة.

3- شركة تويوتا 10.175 مليون سيارة.

وبهذا تكون شركة تويوتا قد تحصلت على أكثر من 700 جائزة عالمية في مجال الجودة خلال العشرين سنة الماضية، وقد أعطاها ذلك دعما مكنها من التوسع عالميا بزيادة عدد مصانعها لتصل إلى 42 مصنع منتشرة في 25 دولة، وزيادة عدد فروعها لتصل إلى 529 فرع منتشرة في أكثر من 170 دولة وتوظف أكثر من 316 ألف عامل يعملون بهذه الفروع داخل اليابان وخارجها[3].

[1] المرجع نفسه، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص30.

[3] هاشمي طيب، مهدي عمر، مرجع سابق، ص30.

المجال	التفاصيل
أول تصدير للسوق الأمريكية	1957سيارة تويوتا كراون
استراتيجية السوق الأمريكية	استثمارات كبيرة – تصنيع طرازات مشابهة للأمريكية
عدد المصانع في أمريكا	13 مصنعًا
الحصة السوقية في أمريكا	حوالي 16%
العلامات المباعة	تويوتا، لكزس، سايون (منذ 2002 – مخصصة للشباب)
طرازات مخصصة للسوق الأمريكي	تاكوما، تندرا، سيكويا
أعلى مبيعات سنوية (2007)	8.547مليون سيارة
انخفاض المبيعات (2010)	7.051مليون سيارة
أسباب التراجع (2009–2010)	أزمة البن الياباني، الأزمة المالية العالمية، أزمة تويوتا
الترتيب العالمي حسب BBC (2017)	1تحالف نيسان– ميتسوبيشي– رونو 10.62م 2 فولكسفاغن: 10.31 م 3 تويوتا : 10.175 م
عدد الجوائز العالمية	أكثر من 700 جائزة في مجال الجودة خلال 20 سنة
عدد المصانع عالميًا	42 مصنعًا في 25 دولة
عدد الفروع عالميًا	529 فرعًا في أكثر من 170 دولة
عدد الموظفين	أكثر من 316,000 موظف داخل اليابان وخارجها

جدول يلخص توسع شركة تويوتا ومساهمتها في التجارة الدولية

المطلب الثاني: أثرها على التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة

تؤكد كثيرا من المصادر على أن الشركات متعددة الجنسية لا تمارس نشاطا استثمارا خارجيا فحسب، وإنما لها دورا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا له آثار متعددة خاصة في الدول النامية وسوف يتم التطرق إلى هذه الآثار من خلال ما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات

إن سيطرة شركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات دول العالم يؤدي إلى تبعية الدول النامية المستضيفة لها اقتصاديا للمراكز الإمبريالية، كما أن هذه الشركات تعيق بتوجهها الاحتكاري أي تطور اقتصادي لا ينسجم ومصالحها الاحتكارية في المناطق التي تمارس نشاطاتها، فالشركات متعددة الجنسيات تفرض على الدول النامية توريد بضائع معينة، وتفرض عليها قنوات التسويق وأصناف البضائع، وقيود قاسية لدى نقل أو استخدام التكنولوجيا[1].

إن العلاقات الواسعة التي تربط بين شركات متعددة الجنسيات، وحكومات الدول التي سمحت لهذه الشركات بالعمل على أراضيها فسح لمجال لتلك الشركات لممارسة رقابتها على جميع الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية لهذه الدول النامية المستضيفة، وبأسعار بيع المواد المصنعة والخدمات التي تقدمها تلك الشركات، عن طريق الاحتكارات والدعاية والتلاعب بالبورصات[2].

كما أنه كثيرا ما تمارس هذه الشركات نوع من الاحتكار القانوني أو الفعلي لاستخراج أو إنتاج، ثم تسويق المحصول الرئيسي لواحدة أو أكثر من الدول المتخلفة، الأمر الذي يصل بها عمليا إلى السيطرة شبه الكاملة على مقدرات تلك الدولة أو الدول[3].

الفرع الثاني: الآثار السياسية للشركات المتعددة الجنسيات

إن سيادة الدول لم تعد اليوم تقتصر على مجرد حصول الاعتراف الدولي بها، أو إقرار الأمم المتحدة مثلا بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معين تتمتع بتنظيم سياسي واستقلال كلي، وتقدر على الوفاء بالتزامات القانون الدولي، فعلى الرغم من أهمية الاعتراف والإقرار في حياة كل دولة فإنه لا يكفي لتبقى سيادتها مصونة من الانتهاك.

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك، حيث يرون بأن التطور العلمي والتقني المذهل قد أنهى الوظيفة الجغرافية للحدود، ولسيادة الدولة، وهذا ما يقلص من سلطة الدولة، حيث أصبحت الدولة غير قادرة على تسيير الأمور داخل حدودها، وعلى السيطرة والتحكم، فقد بدأ نفوذ شركات متعددة الجنسيات اليوم يطغى

---

[1] خالد تدمري، **واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة دكتوراه، دمشق، كلية الحقوق، 2010م، ص845.

[2] المرجع نفسه، ص846.

[3] محمد عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2010م، ص340.

على نفوذ الدول ويحتويه مستولية بذلك على الدور التقليدي لمفهوم سيادة الدول على أراضيها، وأصبحت تمارس سلطة لم يسبق لها مثيل على الموارد الطبيعية والقوى العاملة والأسواق على مستوى العالم[1].

إن ظهور الشركات العالمية النطاق العملاقة التي ستكون إمبراطوريات القرن القادم، قد بدأت تنتشر في كل أرجاء المعمورة كالأخطبوط، وتهيمن على الاقتصاد العالمي، وتضعف من سيطرة الدول ذات السيادة على مواردها واقتصادها الوطني، بل وتجعلها فريسة سهلة.

وهناك من يذكر، إن إحدى الصفات الرئيسية للتطور الدولي الجديد التي تميزه عن التاريخ السابق للأنماط الاستعمارية، وطرائق نشاطها، هي أن متغيرات النظام الدولي الجديد قد نقلت السلطة المباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العابرة للقوميات، حتى أن الدولة ذاتها لم تنج من تبعات خرق سيادتها القومية التقليدية مع فارق وحيد، هو أن الدولة تحولت إلى أداة سياسية وحقوقية وأمنية لحماية أنشطة السلطة المستجدة للشركات الكبرى[2].

الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات

يمكن تلخيص الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات على الدول المستضيفة لها في ثلاث نقاط هي[3]:

- تعميم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتاش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.
- تكريس الفساد والرشوة والقيم الأخلاقية الوضيعة.
- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

[1] خالد تدمري، مرجع سابق، ص848.

[2] المرجع نفسه، ص848.

[3] أحمد السيد الكردي، **شركات متعددة الجنسيات**، جامعة الأزهر، 2011م، ص20.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين أن الشركات المتعددة الشركات تساهم بفعالية كبيرة في تمويل تجارة دولية عبر تحريك رؤوس الأموال ودعم التبادلات التجارية بين الدول، فقد أكدت هذه الشركات، من خلال دورها في توفير رؤوس الأموال، ودورها في تمويل تجارة دولية في ظل عولمة، ودور استثمارات شركات متعددة الجنسيات في تعزيز العلاقات التجارية بين الدول، وذلك لأجل تسهيل حركة السلع والخدمات عبر الأسواق المالية.

كما أظهرت دراسة حالة شركة تويوتا الدور العملي والميداني لهذه الشركات، إذ مثلت نموذجا ناجحا لشركة متعددة الجنسيات تمكنت من تعزيز مكانتها الدولية بفضل استثماراتها الواسعة، وشبكتها الإنتاجية المنتشرة في مختلف دول العالم، وقد ساهمت تويوتا بشكل ملموس في تمويل التجارة الدولية، سواء عبر تصدير منتجاتها إلى مختلف الأسواق أو عبر إقامة مصانع وشراكات مع دول مستضيفة، مما يعكس إيجابا على الميزات التجاري لهذه الدول.

وفي السياق ذاته أكدت نتائج التحليل أن مساهمة شركات متعددة الجنسيات في تجارة دولية تتعدى مجرد الأنشطة الاقتصادية لتشمل تأثيرات أعمق على التنمية الاقتصادية للدول المستضيفة، سواء عبر توفير فرص العمل، نقل التكنولوجيا، أو تحسين مستويات الإنتاجية، إلا أن هذه التأثيرات قد تكون متفاوتة تبعا لسياسات الدول المضيفة ومدى قدرتها على استقطاب الاستثمارات وتوجيهها بما يخدم مصالحها الوطنية، وبالتالي يظهر أن شركات متعددة الجنسيات أصبحت لاعبا رئيسيا ليس فقط في تحفيز تجارة دولية بل أيضا في رسم ملامح التنمية الاقتصادية العالمية.

خاتمــة

خاتمة:

تعد شركات متعددة الجنسيات من أهم الظواهر الاقتصادية والقانونية والسياسية في العالم، وذلك لأنها تسيطر على تجارة دولية وتحتكر التكنولوجيا الحديثة للسيطرة على العملية الإنتاجية، كما تبسط هيمنتها الاقتصادية على الدول النامية والمضيفة لهذه شركات متعددة الجنسيات في شكل استثمارات أجنبية، فقد أصبح من المسلم به أن شركات متعددة الجنسيات تمثل أحد أبرز الفاعلين في الاقتصاد العالمي المعاصر، لما تملكه من قدرات مالية وتقنية وتنظيمية ضخمة، ولما تضطلع به من أدوار تتجاوز جحود الدولة الأم إلى ممارسة أنشطة اقتصادية واستثمارية وتجارية في مختلف أنحاء العالم، وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن لهذه الشركات تأثيرا بالغ الأهمية في تمويل تجارة دولية سواء من خلال ضخ رؤوس الأموال، أو توفير آليات تمويل متقدمة تتيح تحريك المبادلات التجارية على نطاق واسع.

فقد تناولنا في هذه المذكرة الدور الذي لعبته شركات متعددة الجنسيات في تمويل تجارة دولية من زاويتين، نظرية وتطبيقية، فالإطار النظري استعرضنا فيه المفاهيم الأساسية المرتبطة بشركات متعددة الجنسيات، خصائصها، أهدافها، موضحين كيف ساهمت في تمويل الاستيراد والتصدير، دعم سلاسل التوريد، الاستثمار في البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

أما في الجانب التطبيقي فقد ارتكز على دراسة حالة شركة تويوتا للسيارات التي تعد من أضخم شركات متعددة الجنسيات في العالم، وأظهرت نتائج الدراسة أن تويوتا لا تقتصر على تصنيع السيارات وتوزيعها، بل تسهم أيضا في تمويل عمليات تجارة دولية بشكل مباشر وغير مباشر، سواء عبر فروعها المنتشرة عالميا، أو من خلال شبكاتها الإنتاجية المعقدة التي تتطلب تمويلا دائما للمواد الأولية، القطع، الخدمات اللوجستية والتوزيع، كما بينت الدراسة أن وجود شركة مثل تويوتا في دولة ما يمكن أن يكون له الأثر الاقتصادي الإيجابي كبير، على غرار توفير فرص العمل، تطوير الموردين المحليين، وتنشيط صادرات القطاع الصناعي.

ورغم الفوائد الكبيرة التي تقدمها شركات متعددة الجنسيات، إلا أن التعامل معها يجب أن يكون بحذر، إذ قد تترتب عن نشاطها بعض الانعكاسات السلبية، كاحتكار الأسواق، تهريب الأرباح نحو الخارج، والتأثير على الصناعات المحلية، وبالتالي فإن على الدول خاصة النامية منها أن تضع أطرا قانونية واقتصادية واضحة لضبط نشاط هذه الشركات، والاستفادة من وجودها في إطار يحقق التوازن بين مصالح المستثمر الأجنبي والمصلحة الوطنية.

وفي ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تسهم في تسليط الضوء على جانب بالغ الأهمية من دور شركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية، لكنها تظل مفتوحة لتوسيع البحث مستقبلا، خاصة فيما يتعلق بمقارنة أدوار شركات أخرى في قطاعات مختلفة، أو تقييم الآثار الاقتصادية طويلة المدى لنشاطها في البلدان المستضيفة.

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

1. ابراهيم محسن عجيل، اعتصام الشكرجي، **الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2015.
2. جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، **التمويل الدولي (مؤسساته، آلياته، عناصره)**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016م.
3. حمدي عبد العزيز، **اقتصاديات التجارة الدولية**، دار النهضة العربية للنشر، الإسكندرية، 2000م.
4. ختاوي محمد، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، د ت ن.
5. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، **التمويل الدولي**، مكتبة الاقتصاد، دمشق، د ت ن.
6. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي في عصر عولمة**، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.
7. زعرور عبد السلام، **الاقتصاد السياسي : مبادئ ومفاهيم**، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019م.
8. زينب محمد عبد السلام، **الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2004.
9. سامي السيد، **الاقتصاد السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2000م.
10. سرمد كوكب جميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2001م.
11. صلاح الدين حسن السيسي، **الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، مصر، 2003.
12. عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل شركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الجزائر، 2007م.
13. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
14. عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
15. علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007م.
16. علي إبراهيم الخضر، **إدارة الأعمال الدولية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2007م.

17. عمر صقر، **عولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2003م.
18. لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت ن.
19. ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الدولية والعملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
20. ماهر كنج شكري ومروان عوض، **المالية الدولية والعملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
21. مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 2015م.
22. محمد عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الإسكندرية، 2010م.
23. محمد عبد العزيز عبد الله، **استثمار أجنبي مباشر**، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م.
24. محمد مسعد، **ظاهرة عولمة الأوهام والحقائق**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2003م.
25. محمود خلف، مدخل إلى العلاقات الدولية، ط1، دار الزهران للنشر، عمان، الأردن، 2012م.
26. نوزاد عبد الرحمن الهني، **الثورة العلمية والتكنولوجية ومستقبل الاقتصاد العربي**، مطابع أدينار، كالياري، إيطاليا، 2000م.
27. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية**، كتاب إلكتروني، 2012م.

2- المذكرات الجامعية:

1. خالد تدمري، **واقع نظرية السيادة في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة دكتوراه، دمشق، كلية الحقوق، 2010م.
2. ريال زوينة، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية على البلدان النامية، دراسة حالة الجزائر من الفترة (2010/2000)، أطروحة دكتراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011م.
3. عبد الكريم جابر، دراسة تحليلية لظاهرتي التملك والاندماج الاقتصاديين مع التركيز على القطاع المصرفي، تجارب عالمية، أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة بغداد، 2005.
4. مغيلي مليكة، **شركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول**، مذكرة ماستر في الحقوق،

تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2014/2013.

3- **المجلات والمقالات:**

1. أحمد السيد الكردي، **شركات متعددة الجنسيات**، مقال منشور في جامعة الأزهر، 2011م.
2. أحمد عبد العزيز، جاسم زكرياء الطحان، فراس عبد الجليل، **الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010م.
3. أحمد عبيد، **شركات متعددة الجنسيات في ظل عولمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية**، مقال، الاثنين/ 13 نوفمبر 2008.
4. جمال الدين سحنون، نبيلة بلغنامي، **دور البنوك في تمويل تجارة دولية وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015م.
5. حميد الحميلي، **الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الإنتاج الدولي**، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد 401، فبراير، أبو ظبي، 2004.
6. رمضاني لعلا، **الدور الاقتصادي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية (دراسة حالة دول شرق آسيا)**، مقال منشور في جامعة الأغواط، د ت ن.
7. شريفة جعدي، محمد بركة، محمد الخطيب نمر، **أثر الاستثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2012/2006)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2014م.
8. عبد الغني حريري، **آثار تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وسياسات مواجهة مخاطرها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثامن، د ت ن.
9. عبد الوهاب جباري، حياة سعيد، **مساهمة الاستراتيجية التسويقية البيئية في خلق الميزة التنافسية لدى شركة تويوتا –دراسة نظرية تحليلية–**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد02، العدد02، 2018م.
10. غسان عيسى العمري، **المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف شركات متعددة الجنسيات**، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي الدولي السابع، "تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق، 2009.
11. ماجد بن عبد الله الهديان، **الشركات متعددة الجنسيات وعولمة**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الثلاثاء 12/أكتوبر/2010.
12. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، **الإستراتيجية خصائص شركات متعددة الجنسيات.**

13. هاشمي طيب، مهدي عمر، **الإدارة الأرشيفية مفاهيم ودراسات: الدروس المستفادة من تجربة شركة تويوتا اليابانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد02، العدد01، 2019م.

14. وفاء رايس، سميرة فرحات، **رأس مال المعرفة كمورد استراتيجي في تعزيز الإبداع المنظمي شركة "تويوتا" لصناعة السيارات أنموذجا**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد4، العدد02، 2020م.